



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية
بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1999-2019

تحت إشراف الدكتورة:
- بلميهوب أسماء

من إعداد الطالبتين:
- منى زرايعة
- حسناء درارجة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: من 13 إلى 15 سبتمبر 2021
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة/ هادف ليلي (الدرجة العلمية) رئيسا
الدكتورة/ بلميهوب أسماء (الدرجة العلمية) مشرفا
الدكتور / غطاس عبد الغفار (الدرجة العلمية) مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية
بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1999-2019

تحت إشراف الدكتورة:
- بلميهوب أسماء

من إعداد الطالبتين:
- منى زرايعة
- حسناء درارجة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: من 13 إلى 15 سبتمبر 2021
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة/ هادف ليلي (الدرجة العلمية) رئيسا
الدكتورة/ بلميهوب أسماء (الدرجة العلمية) مشرفا
الدكتور / غطاس عبد الغفار (الدرجة العلمية) مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

الآية 19 سورة النمل.

لا شكر لمخلوق قبل شكر الخالق عز وجل، الذي أنار لنا الأبواب

وفتح لنا الأبواب ووهبنا القدرة على طلب العلم.

وليس لنا بعد ذلك إلا أن نستذكر بموفور الشكر والعرفان إلى أستاذتنا

المشرفة على عملنا المتواضع الدكتورة الفاضلة بلميهوب إسماء، التي

أفادتنا بتوجيهاتها القيمة طيلة إشرافها على هذه المذكرة، إذ نسأل

الله عز وجل أن يرفع من مقامها وأن يزيدها علما وارقيا.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى أعضاء اللجنة.

إهداء

بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله ومن والاه أهدي عملي

المتواضع إلى:

أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إخوتي الأعزاء أسامة، وليد، أميرة

ياسين وياسمين

وأخيرا إلى جميع الأصدقاء والزملاء.

منى زراية

إهداء

بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله ومن وآله أهدي عملي

المتواضع إلى:

من خصهما الله بالذكر فقال في كتابه العزيز "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

من كافح من أجلنا وتمنى لنا الأفضل إلى من رباني وأحسن تربيتي إلى من كان سندي في حياتي أبي العزيز

من ربتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى شمعة حياتي إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

أبي الثاني وسندي في كل الأوقات عمي العزيز

من تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

إخوتي وأبناء عمي الأعزاء سارة، وسيم، أمين، أنيس، أزهر

وأخيرا إلى جدتي الحبيبة ومن أدخل الفرح والسرور إلى العائلة عبد الرحمان حفظه الله لنا

حسنا درارجة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي وإبراز الدور الذي يلعبه في التأثير على التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتهما بالتطبيق على حالة الجزائر، فنتيجة ما تعانيه الدول النامية من نقص في مصادر التمويل المحلية لدعم مشاريعها التنموية بدأنا في البحث عن مصادرها خارجية بديلة للنهوض بمستويات التنمية، وأهم هذه المصادر الاستثمار الأجنبي بنوعيه، مباشر، وغير مباشر باعتباره المحرك الأساسي للتنمية والنمو الاقتصادي، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما من خلال تتبعنا لتطور كل من المتغيرات سالفة الذكر.

لاحظنا ضعف حجم تدفق الاستثمارات في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام بالرغم من مساهمتها في الاستثمار المحلي ولو بنسبة ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال الثابت.

Résumé:

Cette étude vise à étudier la question de l'investissement étranger et à mettre en évidence le rôle qu'il joue dans l'influence du développement économique avec ses différents indicateurs en l'appliquant au cas de l'Algérie. Ces sources d'inversement étranger, comme principal moteur de développement et croissance économique, ou nous éclairons les différents concepts liés à l'investissement étranger et au développement économique et les relations entre eux en suivant l'évolution de chacune des variables susmentionnées.

Nous avons remarqué le faible volume des flux d'investissement en Algérie, ce qui a réduit son importance dans la formation du produit intérieur brut, malgré sa contribution à l'investissement intérieur, quoiqu'à un rythme faible.

Mot – clés: Investissement étranger, croissance économique, produit intérieur brut, capital fixe.

Sammary:

This study aims to research the issue of foreign investment and highlight the role it plays in influencing economic development with its various indicators by applying to the case of Algeria, these sources of foreign investment, both direct and indirect, as the main engine of development and economic growth, where we shed light on the various concepts related to foreign investment and economic development and the relationship between them by following the evolution of the aforementioned variables.

We noticed the low volume of investment flows in Algeria which reduced its Importance in the formation of the gross domestic product, despite its contribution to domestic investment, even if at a weak rate.

Keywords: foreign investment, economic growth, gross domestic product, fixed capital.

قائمة الأَشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الاستثمار الأجنبي	11
02	الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	14
03	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	15
04	دورة حياة المنتج الدولي	18
05	مخطط يبرز معايير قياس التنمية	23
06	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر للفترة 1990-2020	53

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
26	معدل الوفيات والولادات وكذا النمو الطبيعي للسكان في بعض الدول العربية للفترة 2020-2015	01
28	العمر المتوقع عند الميلاد (ذكور - إناث) بالسنوات في بعض الدول لسنة 2019	02
49	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2020-1990	03
54	اهم الدول المستثمرة بالجزائر للفترة 2019-2015	04
57	العمر المتوقع عند الولادة بالسنة للفترة 2020-2009	05
58	تطور معدل البطالة في الجزائر من إجمالي القوى العاملة للفترة 2020-2009	06
59	نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة 2020-2009	07
60	مؤشر التنمية البشرية للفترة 2020-2009	08
70	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار سلاسل المستوى	09
71	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار سلاسل الفرق الأول	10

قائمة الرسومات

البيانية

قائمة الرسومات البيانية

الصفحة	عنوان رسومات بيانية	الرقم
50	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 1999-1990	01
51	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 2010-2000	02
52	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 2020-2011	03
55	يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال 2019 - 2015	04

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	الرقم
81	تطور الناتج المحلي الإجمالي (1999-2019)	01
82	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (1999-2019)	02
83	تطور تكوين رأس المال الثابت (1999-2019)	03
84	مصفوفة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FI) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)	04
85	تحديد فترات الإبطاء بالنسبة للسلاسل	05
86	تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات	06

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وعران
II	إهداءات
III	ملخص
V	قائمة الأشكال والجداول
VI	قائمة الرسومات البيانية
VII	قائمة الملاحق
VIII	فهرس المحتويات
01	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي
08	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي مفهومه، أهميته وأنواعه
08	الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي
09	الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته
11	الفرع الثالث: أنواع الاستثمار
15	المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي
16	الفرع الأول: نظرية الميزة الاحتكارية والحماية
17	الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج
19	الفرع الثالث: نظرية الموقع والموقع المعدل
21	المبحث الثاني: الإطار العام للتنمية الاقتصادية
21	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية
21	الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

21	الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
23	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية
23	الفرع الأول: معايير الدخل
25	الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية والهيكلية
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية بالجزائر	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية
33	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات النمو
33	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنظرية التقليدية للنمو
34	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرية النمو الداخلي
35	المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية
35	الفرع الأول: الآثار الإيجابية
37	الفرع الثاني: الآثار السلبية
39	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر
39	المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر
39	الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر
49	الفرع الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي
55	المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر
55	الفرع الأول: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر
57	الفرع الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر
61	الفرع الثالث: دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية
74	خلاصة الفصل
76	خاتمة
81	الملاحق
89	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تماشيا مع التطورات الاقتصادية وفي إطار العولمة، أصبح الهدف الرئيسي لكل دولة من دول العالم هو تطوير اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك تتبع أساليب مختلفة من بينها استثمار أموالها.

شهدت الاستثمارات الأجنبية قدرا كبيرا من الاهتمام باعتبارها من أهم المواضيع الاقتصادية نظرا لما لها من الدور المهم في التأثير على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر حجم الاستثمارات الأجنبية دليلا على درجة التقدم والتنمية الاقتصادية للدول وبالتالي تأثيره إيجابا على مختلف المجالات من توفير البنى التحتية ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، المساهمة في تراكم رأس المال، تخفيض نسبة البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومع تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي وازدياد المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنح حوافز وضمانات معرية للمستثمرين الأجانب.

تعتبر التنمية الاقتصادية العمود الفقري لرفع معدلات النمو الاقتصادي والرفي بمستوى الرفاهية لجل الدول، وبالتالي أصبحت من أهم انشغالات وسياسات الدول سواء المتقدمة منها أو الدول النامية، غير أن هذه الأخيرة عانت ولا زالت تعاني من عدة عراقيل تواجهها في تطبيق مخططاتها التنموية، ومن بين هذه العقبات توفير رؤوس الأموال المناسبة لهذا الغرض، الذي هو أساس عملية التنمية، إذ واجهت هذه الدول مشكلة عويصة كبيرة في تكوين مدخراتها الداخلية تفي لها بالغرض بمتطلبات الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر أساس التنمية الاقتصادية.

على هذا الأساس لجأت الدولة النامية ومن بينها الجزائر وبشكل ملحوظ إلى مصادر تمويل خارجية على شكل منح، إعانات وقروض من الدول الأجنبية وتحفيزهم على الاستثمار.

عرفت الجزائر مراحل تدريجية في الدخول إلى عالم الاستثمارات الأجنبي الذي يعتبر العنصر الديناميكي للنتاج المحلي الإجمالي وخلق المناخ المناسب له من خلال سن قوانين تلائم الانفتاح الاقتصادي، وتغيير وجهتها ونظرتها لضرورة الاستثمار الأجنبي، حيث تثبتت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية تنموية خوفا من الاستثمار الأجنبي واعتمادها على الاقتصاد الموجه، وتعد أزمة المديونية التي عرفتتها الجزائر في أواخر الثمانينات مما جعلها تغير نظرتها وتوجه نحو الافتتاح على اقتصاد السوق، وتفتح الأبواب للاستثمار الأجنبي مما أدى بها إلى إقرار واتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير من أجل تهيئة المناخ الملائم لغرض مواكبة متطلبات السوق، ولغرض تعزيز رأس المال الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بترقية صادراتها وقد بدت هذه المساعي واضحة المعالم من خلال استحداث هيئات خاصة بترقية ودعم الاستثمار وهذا لكون الجزائر تزخر بثروات طبيعية هامة، وموقعها الاستراتيجي الهام، وللاندماج في السوق الاقتصادي العالمي قامت بإصلاحات اقتصادية هيكلية لمواكبة السوق العالمي.

انطلاقا مما سبق ومن أجل إعطاء الموضوع دقة في الدراسة التحليلية والقياسية المختلف المؤشرات.

ارتأينا تحديد الإشكالية والتي ستكون في خير الموضوع والتي تطرح على الشكل التالي:

❖ ما هي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟

لإبراز ملامح الإشكالية بصورة أوضح يمكن طرح عدد من الأسئلة الفرعية:

- 1- هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على الاقتصاديات؟
- 2- ما هي المتغيرات التي تؤثر في التنمية الاقتصادية؟
- 3- هل هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة، مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي، كما يمكن تأثير الاستثمار الأجنبي في الجزائر على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية

أسباب اختبار الموضوع:

- أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية في الجزائر.
- يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش تحولات اقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر في العالم، وخاصة في الدول النامية حول ضرورة تفعيل دور المنافسة حول الاستثمارات الأجنبية، ويتبين هذا النقاش ضمن اتجاه جديد يأخذ مكانة في الدول النامية الذي يتركز في تبين سياسات الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى معالجة الاختلالات التي افترتها السياسة المالية والنقدية، وباعتبار إننا على أبواب العولمة الاقتصادية التي أصبح منها العالم على شكل قرية كونية فإن الدول النامية تسعى جاهدة إلى الوصول إلى التنمية الاقتصادية، ومع أدراكنا أن هذه الأخيرة تكون بفضل رؤوس الأموال المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية لهذا يمكن تلخيص أهم أهداف هذه المداخلة فيما يلي:

- إبراز أهم آثار الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية.
- ما مدى استفادة الجزائر من هذه الاستثمارات الأجنبية.
- بلورة التفسيرات حول الاستثمارات الأجنبية.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال دراسة الإحصائيات.
- إبراز دور الاستثمار الأجنبي في تحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر.
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتفسير العلاقة التي تربطه بالتنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث:

ينطوي البحث على فرضيات ثلاثة وهي:

الفرضية الأولى:

تسعى الدول لجذب الاستثمار الأجنبي نظرا لإيجابياته بالنسبة للاقتصاد.

الفرضية الثانية:

التنمية الاقتصادية تتأثر بعدة متغيرات قادرة على التفاعل فيما بينها.

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومعدل النمو الاقتصادي.

منهج البحث:

سنعتمد على معدل النمو للتعبير على التنمية الاقتصادية في الدراسة القياسية رغم وجود مؤشرات أخرى في التنمية الاقتصادية بهدف تسهيل عملية القياس.

ولمعالجة موضوع البحث اعتمدنا على منهجين:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدنا من خلاله على عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالإطار النظري العام للاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: المنهج التجريبي أو ما يسمى بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية الذي يعتمد على جميع البيانات ودراسة الوثائق والاحصائيات من أجل تحديد المؤشرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما فيما يخص الأدوات التي سنعتمد عليها في هذه الدراسة المصادر والمراجع الأساسية والمقالات والمقتنيات والتقارير التي تصدرها هيئات الدولية، كما سنقوم باستخدام البرمجيات التالية (Excel, Evieus) لمعالجة البيانات.

الدراسات السابقة:

لقد تم تناول موضوع الاستثمارات الأجنبية من خلال زوايا مختلفة ضمن مجموعة من الرسائل والمذكرات التي أثرت المكتبات الجزائرية والتي عاجلت بعض جوانب موضوع الدراسة بشكل مختلف ومفصل ومن أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث نذكر منها:

1- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

والتي تهدف إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2008، حيث دلت النتائج على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات في الاقتصاد الجزائري.

2- هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2017.

ساهمت هذه الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومعرفة أهم التطورات التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التطرق إلى أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى 2016، كما تم دراسة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأهم النقاط الإيجابية والسلبية التي يتميز بها بالإضافة إلى معرفة الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري حيث تم تسليط الضوء على مغير اقتصادي مهم كالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقييم مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة (1996-2016).

3- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2020/2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر نوعية المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترتي 1996-2018 و 1984-2018، حيث تم عرض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتم التطرق إلى النوعية المؤسساتية لمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزء الثالث فنخصص لدراسة تحليلية وقياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحدداته المؤسساتية.

حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية بعد استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وجود ضعف في مؤشرات النوعية المؤسساتية السياسية الممثلة بمؤشر الحوكمة الستة Kuafman ومؤشرات المخاطر السياسية، ما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر المدى الطويل، في حين كان للمؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن مؤسسة Heritage Foundation والتي تقيس النوعية المؤسساتية الاقتصادية تأثير إيجابي ومهم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى القصير وال المدى الطويل.

4- Tcham farouk, Les investissements directs étrangers dans le secteur des hydrocarbures et son rôle dans le développement économique cas de l'Algérie, université d'Oran 2, 2016.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم مختلف الآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية سواءا إيجابيا او سلبيا في البلدان المتقدمة عموما والنامية خصوصا مع دراسة حالة الجزائر، وقد ركزت على تقييم تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجدواها الاقتصادية بالإضافة إلى تأثيرها على بعض جوانب الاقتصاد الجزائري.

5- Carlos encinas-ferrer, Eddie Villegas -zermño, Foreign Direct investment and gross domestic products growth, procedia economics and finance, 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو العنصر الديناميكي للنتائج المحلي الإجمالي وبالتالي فهو المتغير المستقل ونمو الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، كما أظهرت العكس من ذلك وهي أن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي هي العامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول.

حدود الدراسة:

تشمل الدراسة من الناحية الزمنية الفترة 1999-2019 وهي فترة خاصة شكلت نقطة تحول هامة في تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

هيكل البحث:

لهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ثم تقسم البحث إلى قسمين بعد المقدمة العامة، والتي كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: كان من الضروري أن نبدأ موضوع بحثنا هذا بالاطار النظري للاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية حيث تضمن الفصل مبحثين فقد تطرقنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي والذي بدوره تضمن مطلبين: الأول لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي، مفهوم والأهمية أما المطلب الثاني تضمن أنواع ونظريات الاستثمار الأجنبي أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله للإطار العام للتنمية الاقتصادية حيث تم تقسيمه إلى مطلبين: الأول تضمن مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية، أما الثاني فتضمن مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: والذي أدرج تحت عنوان علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية بالجزائر يضم بدوره مبحثين الأول تطرقنا فيه إلى الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي من خلال مطلبين.

أما المبحث الثاني تضمن واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي في الجزائر والتنمية الاقتصادية والذي ينقسم بدوره إلى مطلبين الأول تضمن واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة الزمنية 1999-2019 والثاني تضمن علاقة الاستثمار الأجنبي مع بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار
الأجنبي والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية و العلاقات بين الدول في شتى المجالات، إذ ساهم بصورة إيجابية وفعالة في توطيد العلاقات بين الدول العالم عموما والدول النامية خصوصا، حيث أنه يعتبر كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية وحافز للإنعاش الاقتصادي وهي من أهم الوسائل التي تعطي لها الدولة اهتماما نظرا لأهميتها كشكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال وجلب التكنولوجيا ومهارات جديدة، من خلال فتح الاستثمارات لما يتطلبه السوق وهذا التطور الحاصل في العالم كالعولمة مما أدى إلى بروز شركات متعددة الجنسيات بنشاطاتها العالمية لتحقيق استراتيجيات من خلال البحث عن المناخ المناسب لتفعيل مشاريعها وتحقيق أهدافها.

ولالإلمام بدور والاهمية الكبيرة للاستثمارات الأجنبية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وجب علينا التطرق إلى الباحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: الإطار العام للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي كانت ولا تزال تثير اهتمام الباحثين والاقتصاديين والمنظمات الدولية وزاد الاهتمام به أكثر في الآونة الأخيرة نظرا للإمكانيات التي توفرها الدول من خلال السياسة التي تنتهجها الحكومات لتجسيد خططها الاستثمارية والتي تعبر عنها بالسياسة الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، أي سياسة الاستثمار على المستوى الكلي وليس الجزئي، وفيما يلي سنتطرق إلى تحديد مفهوم أهمية وأنواع الاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي مفهومه، أهميته وأنواعه

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي

عرفت الاستثمارات الأجنبية منذ القرون الوسطى، فقد دلت الشواهد التاريخية على أنه في منتصف القرن الثاني عشر، سمح الإمبراطور البيزنطي مانويل كومنينوس (1118م-1180م) لتجار البندقية بالتوطن (فتح محلات تجارية) في القسطنطينية.

يمكن الإشارة أيضا على ما يعرف "باتفاقية الاستسلام" التي أبرمتها الإمبراطورية العثمانية وفرنسا في عهد الملك "فرانسوا الأول" سنة 1536، وتعرف أيضا باسم **Les échelles du levant**.

وتنازل السلطان "سليمان العظيم" بموجب هذه الاتفاقية عن بعض امتيازاته بما فيها القانونية على سواحل الشرق وشمال إفريقيا لصال التجار الفرنسيين. وهذا يعطي فكرة عن وجود ظواهر استثمار أجنبي مع تأخر لظهور القواعد القانونية المنظمة لها في تلك الفترة القديمة.

● يمكن اعتبار الرحلات الأولى للبحارة البرتغاليين والاسبان على العالم الجديد كأولى مظاهر العولمة، كما قدمت التجارة الثلاثية (تجارة العبيد) أولى أشكال الحركة الدولية لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، فالعلاقة وثيقة أيضا بين التجارة والاستثمار.

● في الواقع كانت الرحلات الاستكشافية للعالم الجديد في بداية القرن الخامس عشر، ذات دوافع تجارية خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، غير أن تراكم رؤوس الأموال لدى تجار المرافئ ساعد في تمويل الاختراعات لتطوير طرق الإنتاج، لتنطلق مرحلة الرأسمالية الصناعية ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، والتي فرضت التخصص على مختلف البلدان (التقسيم الدولي للعمل) ومن ثم توسعت الآفاق الاستثمارية في أوروبا وأمريكا.

تعتبر تلك البداية لظهور ملامح عولمة طرق الإنتاج وما رافقها من حركة لرؤوس الأموال والأشخاص وطرق التنظيم بين الدول والمجتمعات.

● شهدت مرحلة العصر الفيكتوري (1837م-1901م) تدفق معظم فوائض الادخارات من أوروبا الغربية (بريطانيا خصوصا) نحو الولايات المتحدة التي كانت دولة ناشئة آنذاك بغرض تمويل السكك الحديدية والطرق، في نفس الوقت تشكلت المحافظ الأوروبية في تلك الفترة من المواد الخام والإنتاج الزراعي لما يسمى حاليا بالعالم الثالث.

يقدم هذا صورة عن استثمارات صناعية اجنبية متمثلة في تصدير رؤوس الأموال نحو استثمارات البنية التحتية أما المحافظ المالية فهي تمثل استثمارات مالية أجنبية¹.

● خلال الفترة الذهبية للنظام العالمي (1870-1914)، شكلت بريطانيا المستثمر العالمي الأول بامتياز كأكبر مساهم للاستثمارات الأجنبية، ثم عرفت كل من التجارة والاستثمار العالميين انكماشاً كبيراً خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وبعدها أزمة الكساد العظيم لتليها الحرب العالمية الثانية، والتي بدأ بنهايتها "النظام العالمي الجديد"، وهو القائم على أسس التعاون الدولي وتدويل الاقتصاد من خلال تأسيس نظام نقدي ومالي دولي المسمى "بروتن وودز"، ونظام سياسي اجتماعي ثقافي والمسمى "منظمة الأمم المتحدة"، لتنطلق مرحلة جديدة لتدويل كل من التجارة وحركة رؤوس الأموال، ويظهر مصطلح الاستثمار لأول مرة في ميثاق هافانا 1948، وبدأ يشغل حيزاً ضمن الاتفاقيات الثنائية متعددة الأطراف بغرض وضع الإطار التنظيمي الدولي لعلاقات الاستثمار الدولية².

ومن هنا يمكن القول ان الإطار القانوني الدولي للاستثمارات قد تطور حسب أهمية ودور رؤوس الأموال الدولية في التنمية الاقتصادية، فعولمة الاستثمارات تحتاج لعولمة القانون.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته

تعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي تبعاً لأهميته وانواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي

يمكن تحديد الاستثمار الأجنبي من خلال تطرقنا الى المفهوم الاقتصادي والمفهوم القانوني.

1- المفهوم الاقتصادي:

من وجهة نظر اقتصادية تعرف الاستثمارات الأجنبية بأنها تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها بحثاً عن دولة مضيئة سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء بهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة الأجل³.

كما تعرف على انها مجموع نفقات توجه لأجل تحقيق عوائد مستقبلية ناتجة في أغلب الأحيان عن مؤسسات صناعية للحصول على وسائل الإنتاج أو التسويق⁴.

¹ صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 10، 11.

² Jean Luis Muchielli, (2005), **Relations Economiques Internationales**, 4ème édition, Hachette Supérieure, Paris, P 30.

³ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص. 23.

⁴ Denis Babusiaux, **Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise**, economica et édition technip, 1991, P 17.

2- المفهوم القانوني:

ييدي البعض من القانونيين وجهة نظرهم للاستثمار الأجنبي على أنه: "استخدام أصول مالية مهما كان نوعها أو طبيعتها، من شخص طبيعي أو اعتباري في نشاط اقتصادي على أقاليم أجنبية¹، سواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أم لا بهدف تحقيق عائد²."

3- الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر اقتصادية قانونية:

تشارك المقاربة الاقتصادية والمقاربة القانونية في بعض النقاط، ويمكن استنتاج مقاربة تمزج بين التوجهين، من خلال اعتبار الاستثمار الدولي "عملية ذات هدف ربحي، تتميز بوجود أرباح سواء للمستثمر أو المؤسسة، وفي نفس الوقت تنطوي على مجموعة من المخاطر التي يتحملها المستثمر ويديرها، وتنفذ هذه العملية خارج دولة وجنسية صاحب الاستثمار"³. من خلال التعريف السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن تدفقات رؤوس الأموال من بلد لآخر، مما يمنح المستثمرين الأجانب حصص ملكية واسعة في الشركات والأصول المحلية، كما يشير إلى أن للأجانب دورا نشطا في الإدارة كجزء من استثماراتهم أو حصة ملكية كبيرة بما يكفي لتمكين المستثمر الأجنبي من التأثير على استراتيجية العمل.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي

تسعى الدول النامية إلى جذب أصحاب رؤوس الأموال الضخمة للاستثمار بداخلها، وإقامة مشروعات اقتصادية، حيث أن الاستثمار الأجنبي للدول النامية بمثابة طوق نجاة لها من أجل تحقيق النمو والازدهار في مجال الاقتصاد، الأمر الذي يجعلها تقفز قفزة نموية لتحقيق حياة أفضل للمواطنين في كافة المجالات فكلما زادت الاستثمارات الأجنبية، كلما ساعدت الحكومات لإقامة المشاريع تنموية وتسهيل الحياة التجارية، إذ يعرف الاستثمار الأجنبي اهتماما متزايدا نظرا للمنافع التي يقدمها⁴، من بين هذه المنافع نذكر ما يلي:

- زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية.
- إن استخدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.

¹ Zalmai Haquani et Philippe saunier et Béatrice Majza, **Droit international Economique**, Ellipses, 2007, P 64.

² علي حسين ملحم، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية، رسالة دكتوراه، حقوق، جامعة القاهرة، 1998، ص. 66.

³ Jean-Pierre Laviec, **Protection et promotion des investissement**, Etude de droit international économique, édition graduate institute publications, Genève, 1985, sur le site (<https://books.openedition.org/iheid/4193?lang=en>). Consulté le 01/07/2019.

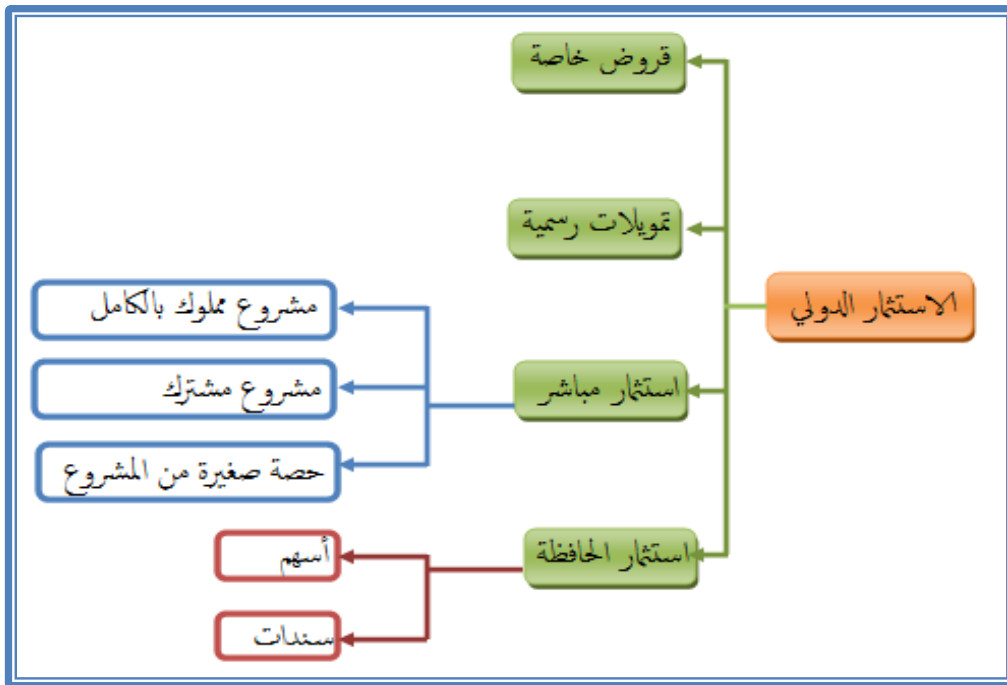
⁴ محمد عايب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص. 04.

- تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيًا، وهذا ما يزيد من الرفاهية الاقتصادية وارتقاء أذواق المستهلكين.
- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي، وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته¹.

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار

نميز بين أربعة أنواع للاستثمار الأجنبي: قروض خاصة، تمويلات رسمية، استثمار أجنبي مباشر، استثمارات أجنبية في الحافظة المالية. والشكل التالي يوضح أنواع الاستثمار الأجنبي:

الشكل رقم (01): أنواع الاستثمار الأجنبي.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

D. Nelson, euromoney prodcats, sanction: the makers the breakers, episode 1,17/09/2011, sur le site (<https://www.smartcapitalmind.com/what-are-the-different-types-of-foreign-investment>) consulté le 01/07/2019.

1- القروض الخاصة:

وهي التزامات دولية خاصة، عبارة عن قروض مقدمة من طرف بنوك تجارية خاصة، أو بنوك استثمار متوطنة في بلد معين نحو مؤسسات أو حكومات البلدان الأخرى.

¹ خالد هاشم إبراهيم محمد، تقرير حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ورقة علمية، 2014، ص. 06.

2- التمويلات الرسمية:

ويقصد بها جميع التدفقات من قروض وإعانات مقدمة من طرف البنوك المركزية لبلدان معينة نحو بلدان أخرى¹.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضها منها فيما يلي:

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : (UNCTAD)

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم أو شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر.²

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: (OMC)

الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة ويسمح بإجراءات التبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية كما يعمل على تنشيطها، ولكن لا يمكن أن يجل محل صادرات الدولة.³

- تعريف صندوق النقد الدولي: (FMI)

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بحصول مستثمر مقيم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في مشروع في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمشروع، حيث تعطي إلى أي المستثمر الحق في المشاركة في إدارة المشروع، ويسمى هذا المستثمر (المستثمر الأجنبي) ويسمى هذا المشروع "مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر".⁴

مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن هجرة رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، ويحدث عند قيام شخص طبيعي أو معنوي من دولة ما بامتلاك أصول في دولة أخرى، إما عن طريق المشاركة أو الملكية الكلية لهذه الأصول، قصد الاستفادة من عائد نتيجة لهذه العملية وكذلك حق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها.

¹ D. Nelson, euromoney prodcats, sanction: the makers the breakers, episode 1, 17/09/2011, sur le site (<https://www.smartcapitalmind.com/what-are-the-different-types-of-foreign-investment>) consulté le 01/07/2019.

² محمد مسعود خليفة وحالد علي أحمد كاجيجي، التمويل الخارجي المباشر، الاستثمار الأجنبي في عوامل الجذب والطرود، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 04.

³ عبد الكريم كاسي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013، ص 21.

⁴ حنان شنات، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية)، رسالة ماجستير، قسم العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، الجزائر، 2009، ص 09.

4- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي):

وردت عدت تعاريف للاستثمار الأجنبي الغير مباشر نذكر منها:

- التعريف الأول:

يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يطلق عليه أيضا الاستثمار الأجنبي المحفظي portfolio Investment forgien انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من قبل افراد ومؤسسات لشراء أوراق مالية في بلدان اجنبية بدافع تحقيق عائد ودون ان يكون للمستثمر الحق في إدارة ورقابة المشاريع الاستثمارية، وبذلك فان هذا النوع من الاستثمار يتميز بقصر أجله وميله للمضاربة، كم انه عرضة للتحول السريع من موقع لأخر نتيجة للتغيرات المالية الطارئة¹.

- التعريف الثاني:

حيث يعتبر هذا النوع من استثمار الأجنبي ذا أهمية بالنسبة للمستثمرين الأجانب في كونه طريق الشركة للعلم بالسوق الأجنبية عن قرب، ومن ثم فإن أهم أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر هي التي لها فعالية في تسهيل مهمة الشركة الأجنبية المستثمرة في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر كما أن هذه الأشكال توفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدولة المضيفة².

الاستثمارات في الحافظة المالية: وهي فئة أدوات الاستثمار الاجنبي التي تتميز بسهولة التداول، لكنها أيضا أقل ديمومة من الاستثمار المباشر، كما أنها لا تمثل حصة مسيطرة ضمن رأس مال المؤسسة، تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية (الأسهم) أو في القروض السندية (السندات).

لا بد من التمييز بين الاستثمار الدولي في الحافظة المالية والاستثمار الاجنبي غير المباشر، والذي يشمل ما يعرف بعقود المفتاح في اليد، وعقود الإنتاج في اليد وعقود السوق في اليد، والتي هي عبارة عن عقود لنقل التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات نحو شركات تطلب اقتناء التكنولوجيا، حيث تعتبر هذه الأخيرة كتحويل لرأس المال بين البلدان بعدما كانت تعتبر عائد على عوامل الإنتاج³.

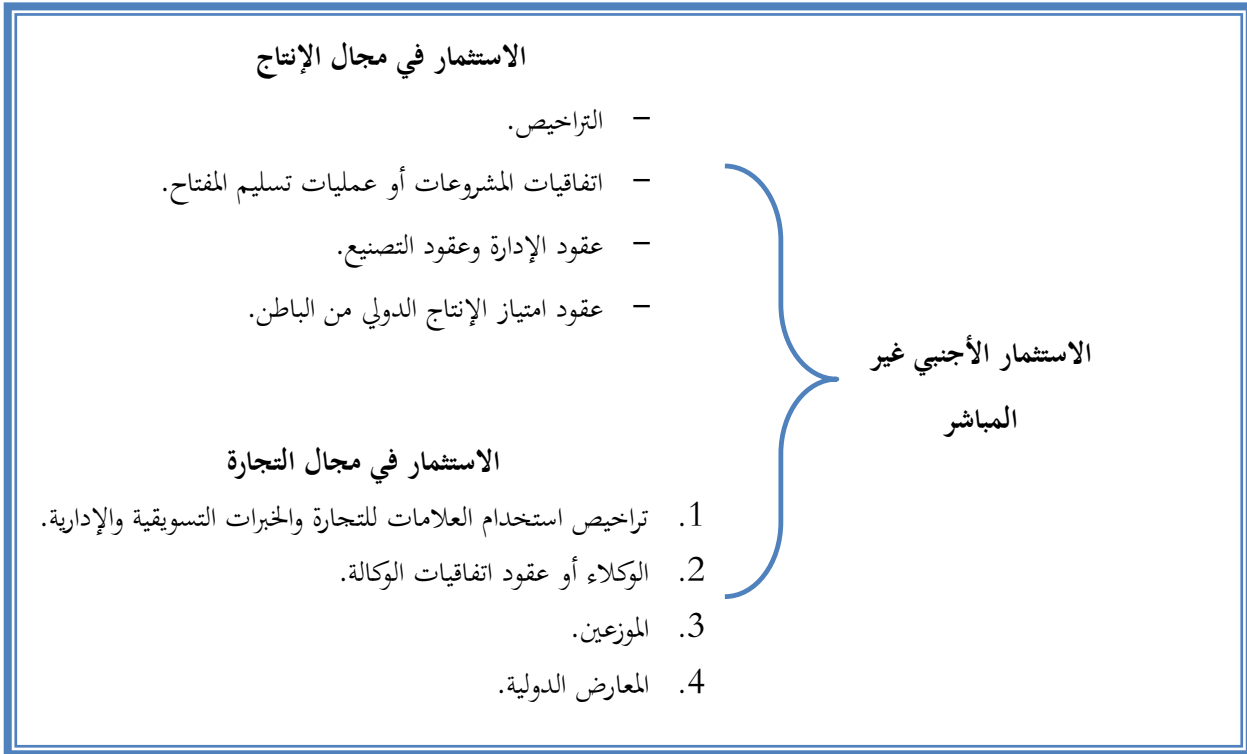
مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر يقوم من خلال قيام المستثمر بشراء حصة من محفظة مالية لشركة استثمار محلية دون أن يخوله ذلك ادارة الشركة أو السيطرة عليها وتكون هذه الاستثمارات عادة قصيرة الأجل.

¹ sarbajit chaudhuri and ujaini mukkopadhyay. **Forgien direct Investment in developing countries: theortical évaluation** (india : springer, 2014).

² نشأت على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص. 200.

³ Kiril CFI Graduate, **Become a world-class financial analyst, foreign investment** sur le site (<https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/foreign>). Consulté le 06/07/2019.

الشكل رقم (02): الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 201.

✓ المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتشابه مع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في أن كلا منهما يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال إلا أنهما يختلفان فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتم على نطاق كبير جدا عن طريق الشركات بدلا من المستثمرين الأفراد.
- بالرغم من أن كلا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة يتضمن ملكية رأس المال في دولة أجنبية، فإن الاستثمار غير المباشر يجعل الإدارة الحقيقية للمنشأة الأجنبية في أيدي مديريين من نفس الدولة التي تقع فيها المنشأة، ولهذا فإن المنشأة الأجنبية تحصل على رأسمالها من الخارج، بينما تحافظ على مسؤولياتها الإدارية، وهذا على خلاف الاستثمار المباشر حيث أن المنشأة المؤسسة خارج الدولة يقع فيها المشروع (أي التي يتم فيها الاستثمار المباشر) لا تمد المشروع بالمال فقط ولكن هي أيضا مسؤولة عن إدارة عمليات المشروع.¹

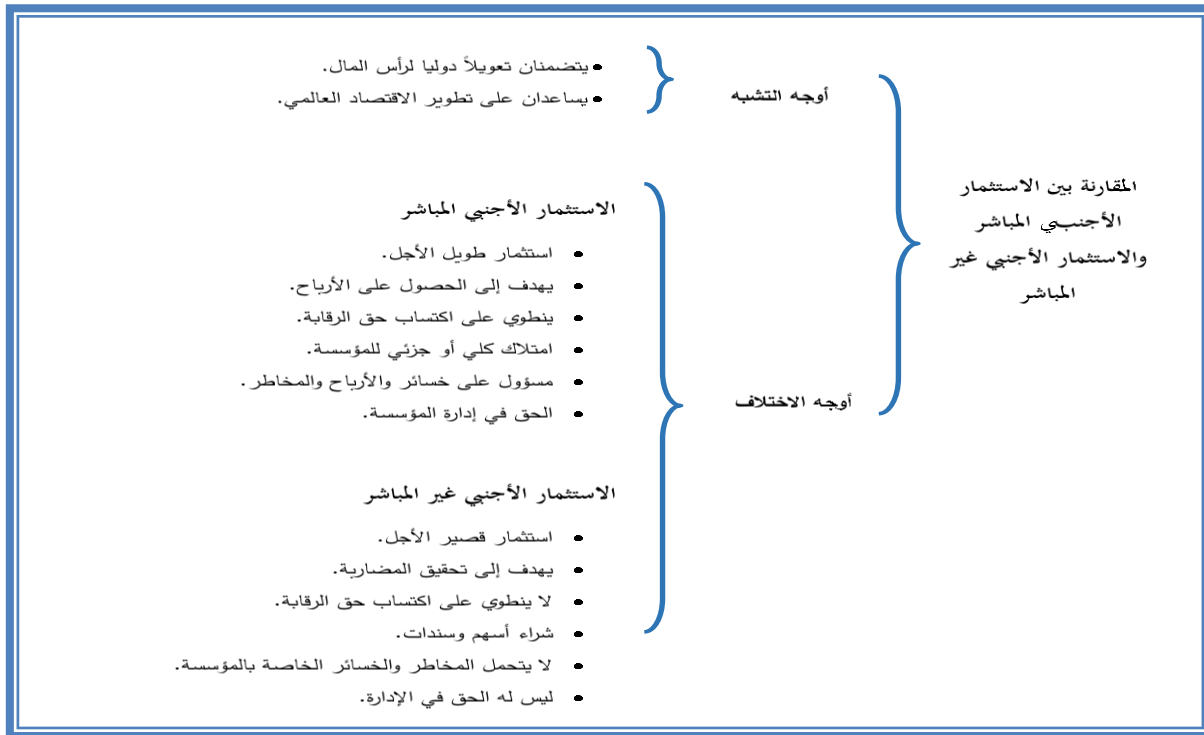
¹ هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير-جامعة الجزائر، 2017، ص. 18.

– الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه عادة ما يقترن بانتقال التكنولوجيا سواء في مجال الإنتاج أو الإدارة، حيث يأتي في شكل حزمة من التقنية والمعارف الإدارية والأفكار، مما يزيد من إنتاجية رأس المال، ويمكن من خلاله الحصول على أحدث التقنيات أو الوصول إلى الأسواق العالمية، فضلا عن ذلك فإنه يعزز المنافسة في الأسواق الداخلية.¹

ويمكن تلخيص أوجه التشبه والاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر في الجدول

التالي:

الشكل رقم (03): المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على هشام بوعافية التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في الجزائر- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير- جامعة الجزائر 2017 ص 19.

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي

يمكن تناول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض بعض النظريات التي تعتبر أكثر شيوعاً على النحو

التالي:

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانيات تطويره على ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية TRIMS مع دراسة تطبيقية خاصة بمصر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للاستثمار في مصر، كلية الحقوق، جامعة بنها، 17-18 أبريل 2006، ص. 06.

الفرع الأول: نظرية الميزة الاحتكارية والحماية

أولاً: نظرية الميزة الاحتكارية : Monopolistic Advantage Theory

انطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق التي تقوم على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة.¹

يرى هاربرت هايمر Herbert Hymer أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية التي تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.²

ويمكن أن تأخذ الميزات التنافسية العديد من الأشكال، فعلى سبيل المثال تقوم الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركة المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات والإمكانيات التكنولوجية أو العلامة التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو الميزات الإدارية ومهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة.³

والملاحظ أن هذه النظرية لا توضح كيفية استفادة الشركة الأجنبية من مزاياها التنافسية من خلال الطرق البديلة الأخرى مثل تصدير المنتج أو مع هذه المزايا من خلال التراخيص، كما أنها تتجاهل أهمية المزايا المكانية للدولة المضيفة كعامل مهم لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: نظرية الحماية

ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل شركات متعددة الجنسيات لضمان تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر وعقود التراخيص والإنتاج... إلخ، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.⁴

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أن ضمان الاستغلال الأمثل لفرض التجارة والاستثمار الدولي لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية في البلد المضيف وإن نجاح الشركات الأجنبية في تحقيق أهدافها

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص. 14.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص. 49.

³ المرجع نفسه، ص. 49.

⁴ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص. 339.

من الاستثمار الأجنبي يتوقف على مدى ممارسة الدول المضيفة من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على مدى حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.¹

كما تقوم نظرية الحماية على افتراض أن الشركات الأجنبية تستطيع تعظيم عوائدها إذا تمكنت من حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، مثل البحث والتطوير والابتكار وعمليات الإنتاج الجديدة، ولتحقيق ذلك يلتزم قيامها بممارسة أو تنفيذ هذه الأنشطة داخل الشركة أو من المركز الرئيسي والفرع في البلاد المضيفة، بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.²

من بين الإنتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية ما يلي:

- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماما مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.
- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول... إلخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر على مثل هذه النشاطات.³

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولي Product life cycles theory

لقد جاءت هذه النظرية بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية، وأساس هذه النظرية هو أن أي سلعة من السلع تمر بمراحل عمرية مختلفة، فالمنتج يكون جديداً في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطياً بعد ذلك⁴، أي أن الميزة النسبية للمنتج تمر من الدول المتقدمة موطن المنتج الأصلي إلى الدول الأقل تقدماً، أين تكون اليد العاملة أقل تكلفة، هذا سيقترن باستثمارات أجنبية مباشرة تأتي من الدول المبتكرة نحو الدول التي تملك اليد العاملة الأقل تكلفة.⁵

وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة برسم البياني رقم (01) مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال وذلك على النحو التالي:

¹ نشأت علي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

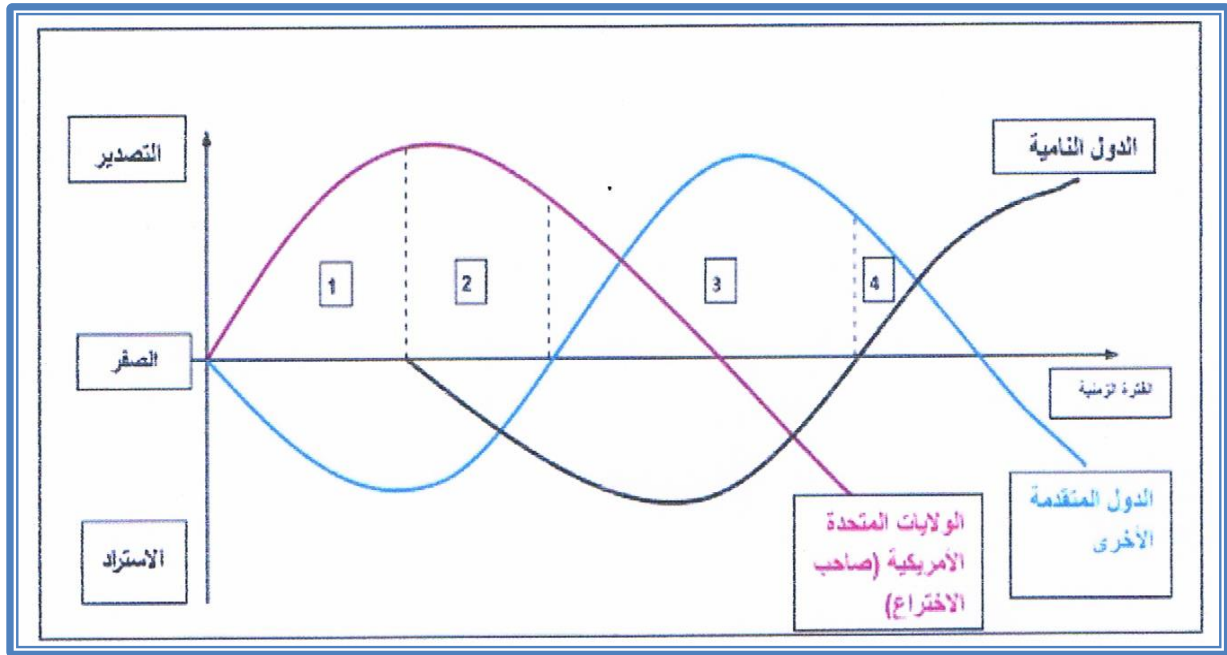
² هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

³ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص. 93.

⁴ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص. 85.

⁵ Dominick Salvadore, Traduction Fabianne Leloup, Achile Hannequart, économie internationale, 9 édition de boeck université, Bruxelles, 2008, P. 208.

الشكل رقم (04): يوضح دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 401.

ملاحظة: يمثل هذا الشكل ثلاثة منتجات مراحل دورة حياة منتج دولي وعليه فإن حياة المنتج الدولي تمر بأربعة مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة المنتج الجديد، حيث تقوم الشركة بإنتاجه في بلد الأصل وتصدره للخارج وفي هذه المرحلة تكون التكنولوجيا غير معروفة ومحمية¹، فعملية الإنتاج تبقى منغلقة للبحث والتطوير².

المرحلة الثانية: أي مرحلة نضج المنتج حيث يصل السوق إلى النضج وتصبح المعرفة والتكنولوجيا معروفة بشكل مشترك ويظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للتوسع في الأسواق³.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة المنتج المعياري أو النمطي التي تقوم فيها المنافسة الأجنبية بتخفيض هامش الربح وهذا يهدد السوق الأم، يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة بمساعدة الشركة على الاستعمال الأمثل للموارد والوصول إلى كفاءة التكلفة، وأيضاً من أجل الاستفادة من الفرص الموجودة في الخارج.

¹ Damanpour, F (1990), **The evolution of Foreign Banking in Institution in the United states: Developments in International Finance**, Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA, P. 72.

² Aswathappa, K (2010), **International Business, the Fourth Edition**, India: Tata McGraw Hill Education, P. 104.

³ Damanpour, F (1990), Op, cit, P. 72.

المرحلة الرابعة: مرحلة الزوال في هذه المرحلة يبلغ مسار الإنتاج حدوده القصوى، حيث يصبح المنتج معياري ومعروف في أوساط المستهلكين والمنتجين من مختلف الشركات وعند هذا المستوى تصبح التكنولوجيا سهلة المنال، في حين يتجه المنتج إلى استخدام عنصر العمل أكثر¹.

الفرع الثالث: نظرية الموقع والموقع المعدل

أولاً: نظرية الموقع The site Theory

تركز هذه النظرية على العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي العوامل المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وهي تؤثر على كل من قرار الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وأيضاً على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير أو بيع التراخيص لهذه الدولة وغيرها من الدولة المضيفة، كما تشمل هذه العوامل كافة العناصر المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة²، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل مدى توفر الأيدي العاملة، وانخفاض تكلفة العمالة، القرب من المواد الخام، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- **العوامل التسويقية:** مثل مدى توافر منافذ للتوزيع ووكالات الإعلان ودرجة المنافسة.
- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، والاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- **عوامل أخرى:** مثل المبيعات المتوقعة، الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر المواد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج.

يلاحظ على هذه النظرية تركيزها على الجوانب المكانية للدولة المضيفة، متجاهلة المزايا المتعلقة بالشركات المستثمرة التي تدفعها إلى الاستثمار في الخارج، وهذه تشكل محورا رئيسيا لإتمام العملية الاستثمارية.

¹ Vintila Denisia (2010), **Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the main FDI Theories**, European journal of Interdisciplinary Studies, Vol2, P106. <http://www.ejist.ro/files/pdf/357.pdf>.

² نشأت علي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص. 218.

ثانيا: نظرية الموقع المعدل:

تأتي هذه النظرية استكمالا لما جاءت به النظرية السابقة عن طريق إضافة بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية.¹

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبرك وسيمونس، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل هي:

أ- العوامل الشرطية: وتتمثل في:

- خصائص المنتج مثل نوع السلعة، استخدام السلعة، ومتطلبات انتاج السلعة.
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة مثل طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية...إلخ.
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى مثل النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبائع والأفراد...إلخ.²

ب-العوامل الدافعة: وتتمثل في:

- الخصائص المميزة للشركة، مثل مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
- المركز التنافسي مثل المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية الأخرى...إلخ.

ج-العوامل الحاكمة:

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة، مثل القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...إلخ.
- الخصائص المميزة للدولة الأم، مثل القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، والمنافسة، وارتفاع التكاليف.
- الخصائص الدولية، مثل الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

¹ هشام بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

² نشأت علي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

المبحث الثاني: الإطار العام للتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

قبل التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية لابد من التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. أما التنمية الاقتصادية فتعني أحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي.

وقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية ونذكر منها:¹

- تعريف ما نير بالدوين هي عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.²
- التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضل عن إجراء العديد من التغيرات في كل من: هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.³
- هي العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدم وتطور، مما يؤثر على المجتمع تأثيرات إيجابية عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية من بلد لآخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول والتي أهمها ما يلي:⁴

- زيادة الدخل الوطني الحقيقي: يمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أي كان حجم هذه الزيادة في الدخل أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول النامية، ونقصد بزيادة الدخل الوطني

¹ إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقان، أساسيات في الاقتصاد الكلي - مفاهيم - تعاريف، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص. 363.

² كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي، عمان، 2000، ص. 214.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - مفاهيم وخصائص - نظريات واقتصاديات والمشكلات، 2008، ص. 82.

⁴ كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص. 214.

الحقيقي النقدي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.¹

-رفع مستوى المعيشة: التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع المستوى المعيشة، وذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل الوطني فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيرات على المستوى المعيشي، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الوطني، أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلفا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الوطني يجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى معيشتهم، كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلفا، فإن ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وهي عادة ما تكون قلة، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض، وتحقيق هذا لا يقف عند خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد من جهة أخرى.²

■ **تقليل التفاوت في الدخل والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات³، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

■ **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:** في الدول النامية يغلب قطاع الزراعة على القطاع الصناعي، حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي مصدر عيش للغالبية من السكان، وتلعب الزراعة الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل الوطني، ولهذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة هذا الجانب، ويعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كان بإنشاء صناعات جديدة، أو التوسيع في الصناعات القائمة، وذلك للتمكن من القضاء على بعض المشاكل كتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية، وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي⁴.

¹ كاظم حاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

² محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص. 23.

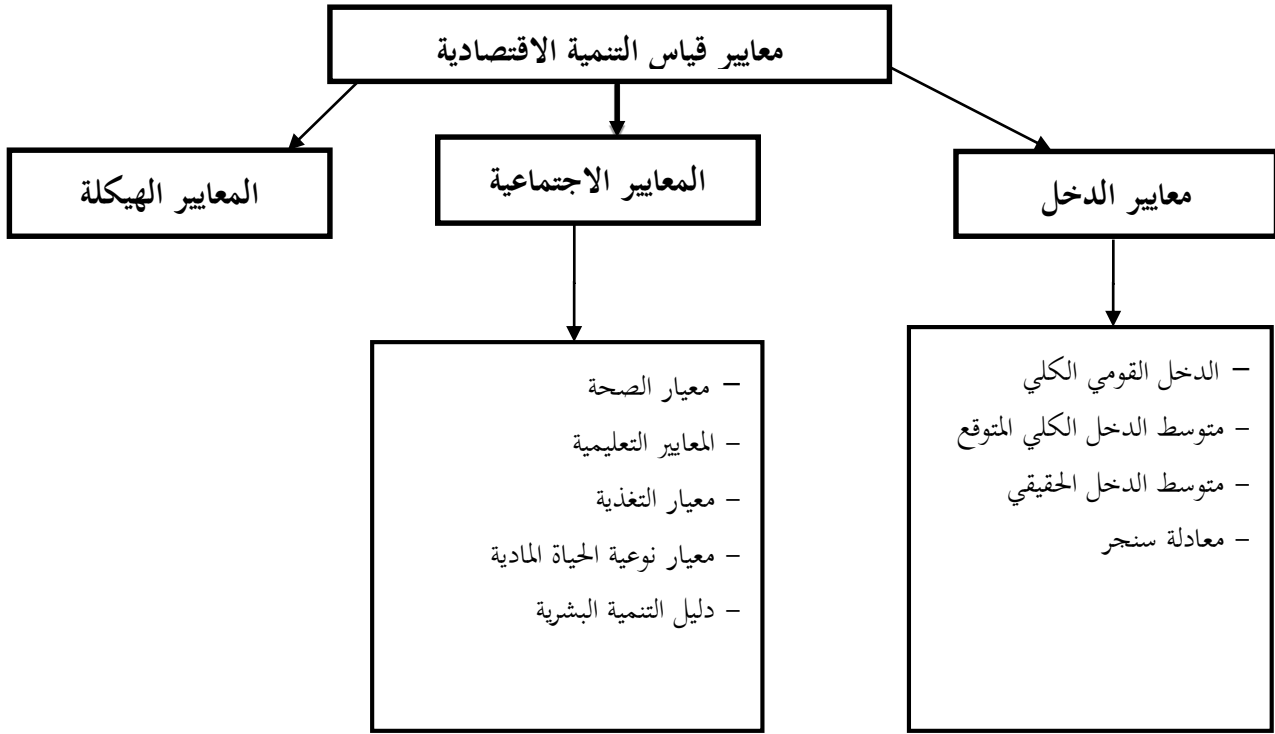
³ المرجع نفسه، ص. 73-74.

⁴ المرجع نفسه، ص. 66-67.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية سنبرزها من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (05): مخطط يبرز معايير قياس التنمية.



المصدر: من إعداد الطلبة.

الفرع الأول: معايير الدخل

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات. وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية¹، سوف يتم تناولها على النحو التالي:

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

أولاً: الدخل الوطني الكلي:

يقترح الأستاذ "ميد" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلق في الأوساط الاقتصادية القبول، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.¹

ثانياً: الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الوطني المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الجولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة إضافة إلا ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

ثالثاً: معيار متوسط الدخل الحقيقي:

يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته نظراً لاختلاف الأسس والطرق، ويرى بعض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المغلق²، وعلى العكس يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

رابعاً: معادلة سنجر:

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود-دومار، وعبر سنجر عن هذه المعادلة أنها دالة لثلاثة عوامل هي:

- معدل الادخار الصافي.

- إنتاجية رأس المال.

- معدل نمو السكان.³

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

² محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005، ص. 54.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص. 107-108.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$R - SP = D$$

حيث:

D: هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: هي إنتاجية رأس المال.

R: معدل نمو السكان السنوي.

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية والهيكلية

أولاً: المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية، والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك جوانب تعكس مستوى المعيشة ونقص الغذاء. وسوف يتم تناول هذه المعايير وأهم المؤشرات التي تعبر عنها كما يلي.

1-المعايير الصحية:

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا¹، وفيما يلي جدول يوضح النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 109-110.

الجدول رقم (01): معدل الوفيات والولايات وكذا النمو الطبيعي للسكان في بعض الدول العربية للفترة 2015-2020.

البلد	معدل الولادات لكل ألف من السكان	معدل الوفيات لكل ألف من السكان	معادل النمو الطبيعي لكل ألف من السكان
مجموعة الدول العربية	23.9	6.6	17.9
الأردن	20.4	4.1	16.3
الإمارات العربية المتحدة	14.1	4.1	9.9
البحرين	15	3.9	11.1
تونس	15.4	5.8	9.6
الجزائر	17.6	5.2	12.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير السكان والتنمية، ط2-المرجع (5)- الجزء الأول

2-معايير تعليمية:

إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً، وأن هذا الضرب من الاستثمار، الاستثمار البشري، يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي ما يلي:

- نسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحلها إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.¹

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

3- معايير التغذية:

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخل فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.¹

4- معيار نوعية الحياة المادية:

رأينا أن المعايير الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية هي جميعاً معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، أما معيار نوعية الحياة المادية، والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير سالفة الذكر ويتكون هذا المعيار من مؤشرات فرعية تتمثل في:

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).

- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).

- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

- ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقاً للخطوات التالية:

- يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة في الدول المراد قياس هذا المعيار بها.

- يتم إعطاء رتبا تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر.

ويلاحظ أن هذا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها ويجدد أيها أكثر تقدماً مقارنة بالدول

الأخرى. غير أن هذا المعيار يعاني من بعض أوجه القصور وهي أنه:

- يركز على بعض وليس كل جوانب الحياة.

- يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل والنتائج.

- يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها.

- يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزاناً نسبية متساوية.

¹ زياد رمضان، مبادئ التنمية الاقتصادية، دار وائل للطباعة، ط2، الأردن، 2000، ص. 56.

5- دليل التنمية البشرية:

وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة، يعد من المعايير المركبة حيث يتكون من ثلاثة مؤشرات وهي:

- مؤشر معيار العمر المتوقع عند الميلاد.

- مؤشر معيار التحصيل العلمي والذي يتكون من معيارين جزئيين هما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبياً (3/2)، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي (3/1).

- مؤشر معيار نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي)¹.

الجدول رقم (02): العمر المتوقع عند الميلاد (ذكور - إناث) بالسنوات في بعض الدول لسنة 2019.

العمر المتوقع عند الميلاد "إناث" بالسنوات	العمر المتوقع عند الميلاد "ذكور" بالسنوات	البلد
79	77	الإمارات العربية المتحدة
77	74	المملكة العربية السعودية
80	75	البوسنة والهرسك
73	69	العراق
78	76	البحرين
78	76	الجزائر
78	75	المغرب

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 116 - 117.

ثانيا: المعايير الهيكلية

عملت الدول المتقدمة خلال فترة زمنية طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية، الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن الوضع لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستوى المعيشة. ومن أهم مؤشرات هذا المعيار نجد ما يلي:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمال.¹

¹ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص. 57.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية لكل من الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية من مفاهيم وأنواع، نظريات وغيرها من العناصر، وذلك من خلال المبحثين الذين تطرقنا اليهما، وقد استخلصنا أن للاستثمارات الأجنبية أهمية كبيرة حيث تعتبر الأداة التي تستخدمها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة في الرأسمال الاجتماعي للدول النامية وكذا تحقيق التوظيف الكامل، بالإضافة إلى أنه مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. كما توصلنا إلى أن التنمية الاقتصادية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، والتي تريد تحقيق تنمية اقتصادية من خلال زيادة الدخل الوطني الحقيقي، ويمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة ونوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق.

الفصل الثاني
علاقة الاستثمار الأجنبي
بالتنمية الاقتصادية بالجزائر

تمهيد:

إن النتائج الإيجابية التي يمكن ان تنجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إذا أحسن التعامل معه، أدت بالكثير منها إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر من هذه الاستثمارات الأجنبية

وقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة حالة الجزائر وقد قمنا بعرض الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في الجزائر وقمنا بدراسة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وتطور التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تقسيمه إلى:

المبحث الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية

يعتبر الاستثمار بصفة عامة مفتاحا مهما للنمو الاقتصادي، سواء كان محليا (داخليا) أو استثمارا أجنبيا بمختلف أشكاله، ويتضمن الاستثمار الداخلي كل من التكوين الخام لرأس المال الثابت إضافة إلى تغير المخزونات، بينما يمثل الاستثمار الأجنبي كل الأشكال المتنوعة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ويرتبط النمو الاقتصادي بالاستثمار عبر عدد من العلاقات تم التطرق إليها ضمن نماذج مختلفة.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات النمو

يمكن شرح الدور المهم للاستثمار في زيادة النمو الاقتصادي من خلال فهم دور الاستثمارات في زيادة الطلب على السلع الإنتاجية (معدات إنتاج، ومجلات الاستثمار) ما يؤدي إلى الانتعاش في تلك القطاعات وهو عامل مهم في الأجل القصير، هذا ما يجعل الاستثمار في التحليل الكينزي أداة للخروج من فترات الانكماش، وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتخفيض معدلات الفائدة، أو بزيادة الانفاق العمومي، مما يؤدي إلى إعادة رفع النمو، وفي هذا الإطار يؤكد والت روستو (Walt Rostow) في 1960 أن مرحلة الإقلاع الاقتصادي تتميز بانتقال معدل الاستثمار¹ من 5% إلى 10%². أما في الأجل الطويل، فإن رأس المال يعتبر عامل إنتاج مهم، يؤدي تراكمه إلى زيادة طاقة الإنتاج، ففي البلدان الفقيرة، يشكل نقص رأس المال عاملا كابحا للاستخدام الأمثل للعمالة المتاحة مما يقلل من فعاليتها ويؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنظرية التقليدية للنمو

تعتقد نظرية النمو الخارجي (أو ما يعرف بالنظرية التقليدية للنمو) أن الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة، وأن معدل النمو في الأجل الطويل يصبح تابعا فقط لعوامل خارجية مرتبطة إما بالادخار أو بعدد السكان أو أيضا بالتطور التقني، وهي عوامل تعتبرها النظرية "خارجية"، أي أنها تتحدد خارج النموذج (خارج دالة الإنتاج)، ويعتبر نموذج "هارود 1939-1946" هو أول من تساءل حول مقدار الزيادة في الاستثمار للوصول إلى نمو الدخل التوازني للتشغيل الكامل⁴، حيث أنه كلما ارتفع معدل الاستثمار الممثل في الادخار، كلما كان معدل النمو مرتفعا، كذلك يعتبر نموذج

¹ معدل الاستثمار هو حصة الاستثمارات في الإنتاج الذي يقاس إما بالنتاج المحلي الإجمالي بالنسبة لاقتصاد البلد، أو يقاس بالقيمة المضافة بالنسبة للمؤسسات.

² Article , **Investissement Et Croissance** , dans la **Revue Alternatives Economiques** N°225 de 10/05/2004, disponible sur le site (<https://www.alternatives-economiques.fr/investissement-croissance/00028837>) consulté le 26/08/2021.

³ Idem.

⁴ Alain Hochstein, The Harrod-Domar Model, **The Money Market and The Elasticity Of The Investment Demand Curve, in International Advances In Economic Research** 26 May 2020, P.197.

سولو (1956) من أهم نظريات النمو الخارجي، حيث يركز على دور الابتكار (أو التطور التقني) في رفع معدلات النمو، ويعتبره في نفس الوقت عاملا خارجيا عن النموذج، أي أنه قادم من خارج دالة الإنتاج بطريقة غير قابلة للتفسير.¹ ذلك يسمح بإيجاد مكان للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن النظرية التقليدية للنمو باعتباره متغيرا خارجيا يعمل على تحفيز النمو بشكل مباشر من خلال عملية نقل التكنولوجيا والمهارات، لكن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو يبقى مشروطا بتوفر عوامل إضافية مثل رأس المال والتطور التقني، وكذلك عوامل أخرى محفزة للنمو كالاندماج في التجارة الدولية، تحسن مستوى رأس المال البشري، البنية التحتية وحجم القطاع البنكي والمالي، وهي عوامل يزداد تأثيرها على النمو عندما تفعل بشكل متزامن.²

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرية النمو الداخلي

نظريات النمو الداخلي هي نماذج للنمو المتمحور على الذات، أو المدعوم ذاتيا من داخل الاقتصاد، وبالنسبة للمنظرين في مجال النمو الداخلي، فإن الإنتاجية الكلية يتم تفسيرها من خلال سلوكات المتعاملين الاقتصاديين الذين يراكمون كل أنواع رأس المال للاستفادة من وفورات خارجية، بما يعزز ظهور عوائد إنتاج متزايدة، وبهذا تستطيع التنمية أن تدعم نفسها بشكل "ذاتي" و"لا نهائي".

تمثل مختلف أنواع رأس المال في: رأس المال التقني (الآلات والمعدات) وأيضا رأس المال العمومي (خصوصا البنية التحتية)، بالإضافة إلى رأس المال التكنولوجي (بحوث وابتكارات)، وأخيرا رأس المال البشري (صحة وتعليم وتكوين)، إذن فإن تحسين عتاد ومعدات الإنتاج، أو انتشار طرق الإنتاج الجيدة والمهارات يعتبر تراكما لرأس المال التقني، كذلك فإن تطوير البنية التحتية (الطرق والجسور وشبكات الاتصال) سيعود بالفائدة على النمو، يتم التراكم في رأس المال التكنولوجي من خلال زيادة المعارف والاختراعات والابتكارات، أما رأس المال البشري فهو يعرف تراكما من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية للفئة النشيطة من السكان.³

تظهر مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن هذا الطرح في كون كل من رأس المال التقني ورأس المال البشري مرتبطان بمخزون رأس المال الأجنبي عبر استحداث عتاد الإنتاج بالنسبة للأول أو عبر عملية تدريب وتكوين العمال⁴ بالنسبة للثاني، كذلك قد يدعم رأس المال الأجنبي عملية انتشار المعارف وزيادة الابتكار.

¹ Cyriac Guillaumin, *Les Théories De La Croissance, dans Macro-Economie*, 2020, P.452.

² Marouane Alaya, Dalila Nicet-Chenaf et Eric Rougier, *A Quelles Conditions Les IDE Stimulent-ils La Croissance et Catalyseurs Dans les Pays Méditerranéens, Dans Revue Mondes En Développement*, 2009/4 (n°148), P.121.

³ Sur le site (<https://ses.webclass.fr/notions/croissance-endogene/>) consulté le 07/09/2021.

⁴ Najat Zatla, *Investissement Direct Etranger Et Capital Humain : Un Modele De Croissance Endogene, in Revue Algérienne d'Economie Et Gestion*, Volume 6, Numéro 2, P.5.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية

من أجل تحديد مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخدمة أهداف الدول المضيفة عموما والجزائر خصوصا سنحاول معرفة اهم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال المطلبين التاليين:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما للتمويل الخارجي الخاص بالبلدان النامية على عكس الأنواع الرئيسية الأخرى من تدفقات رأس المال الخاص الخارجي، والدفع الأساسي وراء ذلك هو توقع الأرباح طويلة الأجل التي يأمل المستثمرون في تحقيقها في الأنشطة الإنتاجية التي يديرونها بشكل مباشر، كما ان قروض البنوك الأجنبية واستثمارات المحافظ التي تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل (مثل أسعار الفائدة)، والمعرضة لسلوك القطيع لا تستخدم في تمويل الأنشطة التي تديرها البنوك أو المستثمرين، وغالبا ما يبحثون عن أرباح قصيرة الأجل¹.

أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

يميل الاقتصاديون إلى إدراك التأثير الإجمالي الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو البلدان النامية، ولكن مع وجود فروق دقيقة في كثير من الأحيان²، حيث توجد مجموعة كبيرة من الأدلة التي تشير الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي مثل دراسات جونسون (2006) و نيتو (2008)³، حيث ركزت أهم الدراسات على نظرية النمو الداخلي والتي بينت وجود علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الإيجابية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق زيادة إنتاجية الشركات المحلية وذلك باستخدامها لتقنية متطورة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية أو زيادة الإنتاجية بعامل التقليد أو المحاكاة وغيرها من الطرق⁴.

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي على تنمية الموارد البشرية

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير مناصب شغل خاصة من خلال مشاريع الامتلاك و الدمج (m & a) أين يمكن تشغيل العمالة التي تم اقصاءها عند شراء الشركة أو من خلال الحفاظ على العمالة القديمة، ويتم خلق العمل أيضا

¹ Karl P.Savant, Padma Mallampally, *L'investissement direct et étranger dans les pays en développement*, sur le site de l'FMI, www.imf.org/external/pubs/Ft/mallampa.pdf, P. 35.

² claire Mairguy, *L'impact des investissements directs et étrangers sur les économies en développement*, sur le site, www.regionet.developpement.u3mrs.fr/pdf/r20/r20-Mainguay.pdf, P.71.

³ Neto et al 2008 , *The impact of FDI, cross Border Mergers and Acquisitions and green field investment on Economic Growth*, V017, sur le site <https://www.researchgate.net/publication/24111675>.

⁴ يعقوب علي جانفي وعلم الدين عبد الله بانفا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، القاهرة، الشارقة، ص. 23.

لدى الموردین مقدمي الخدمات وفق قطاعات غير مرتبطة مباشرة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر¹، ويخلق الاستثمار الأجنبي المباشر العمل المؤهل نتيجة دمج العمالة بأحدث التكنولوجيا، مما يقود إلى تعظيم المهارات والمعرفة لدى الموارد البشرية للبلد المضيف²، وبالتالي يتم تزويد وتنمية الصناعة المحلية بتلك النوعية الجدية من العمالة، إضافة إلى ممارسة العمل حسب المعايير الدولية وتحسين معايير الجودة وفعالية الإنتاج وتحسين البنية التحتية المحلية المحفزة بقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر³.

وعلى سبيل المثال في الجزائر كانت شنایدر إلكترونيك حاضرة منذ أوائل التسعينات فقد أدت إمكانيات السوق الجزائرية إلى إنشاء شركة فرعية صناعية وتجارية "شنایدر إلكترونيك الجزائر" والتي لديها قوة عاملة من 80 شخص من بينهم 50 مهندس، كما خلقت العقود التجارية مع الموزعين المحليين حوالي 100 فرصة عمل إضافية، نظرا لأن الجودة هي أولويات الشركة.

أنشأت شنایدر في أكتوبر 2002 مدرسة تقدم تدريباً تقنياً في مختلف المجالات "التحكم الصناعي، التوزيع الكهربائي..." من قبل مدرّين مؤهلين، الهدف منها ليس تدريب الموظفين فقط وإنما تدريب عملائها أيضاً. هذه السياسة الاستباقية لنقل المعرفة والمهارات مفيدة للمجتمع والبلد⁴.

ثالثاً: أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية

يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين. فيما يتعلق بالواردات يمكن لشركات متعددة الجنسيات أن تساهم في تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف، لا سيما عن طريق إنتاج السلع المستوردة من قبل استبدال الواردات، والتي يمكن بالتالي تصديرها عكس قسم التجارة وكذلك من خلال تحسين حساب رأس المال الخاص به⁵.

فيما يتعلق بالصادرات فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد في الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وهذا بدوره يؤدي إلى تحديد ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى⁶.

¹ Ramadany, M, **The Saudi Arabian economy: Policies, Achievements and challenges**, The second edition, New yourk, USA: springer,2010, P. 343.

² Kevin,s, **fundamentals of international financial Management**, New Delhi, PHI, 2009, P. 234.

³ Michel, j, **investissement direct à l'étranger dans les activités de recherche et développement: fondements théoriques et application aux entreprises suisses**, Peter lang publications universitaires européennes, Berne, 2009, P. 97.

⁴ **Examen de la politique de l'investissement en Algérie**, sur le site de la CNUCED, www.unctad.org/fr/docs.pdf, P. 21.

⁵ Marouane Alaya, **investissement direct étranger et croissance économique: une estimation à partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud la Méditerranée**, sur le site, www.beagle.u-bordeau*4.fr/alaya.pdf, P.03.

⁶ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص. 363.

كما تقوم شركات متعددة الجنسيات بدمج الأسواق عبر الحدود الوطنية مثلما كان في النصف الأخير من التسعينات فقد تم ربط ثلثي التجارة الدولية بالشركات متعددة الجنسيات، والأمر الأكثر هو أن ثلث هذه التجارة العالمية ذات طبيعة داخل الشركة وبالتالي يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تعزز الطابع التصديري للاقتصاد الوطني من خلال نقاط قوة التي تشمل الجودة الممتازة لمنتجاتها، والاعتراف بالعلامة التجارية والوصول إلى الأسواق العالمية وقدرتها على الاستفادة من العقبات التي تحول دون استخدام موارد الاقتصاد المضيف وهبتها تأثير طويل المدى على القدرة التنافسية الدولية لصناعة البلد المضيف¹.

رابعاً: آثار إيجابية أخرى

- نقل التكنولوجيا في شكل تقنيات إدارية وأساليب تسويقية، وينتج عن هذا الاستعانة بمصادر خارجية لتكاليف معينة، وتداعيات إيجابية غير مباشرة تعود بالنفع على الشركات المحلية وحتى لفروع معينة من القطاع العام، كما تستفيد الشركات المحلية من شبكة التحالفات والموردين متعددة الجنسيات ويمكنها بالتالي تحبس إنتاجيتها.
- جلب رأس المال إلى البلدان المضيفة (أو إيجاد رأس المال المحلي إذا كانت أسعار الصرف مواتية)، وتمهيد الطريق للإصلاحات اللازمة لتحديث المؤسسات والخدمات المالية وبالتالي زيادة إنتاجية رأس المال.
- جذب شركات متعددة الجنسيات إلى الدولة من خلال ضمان عدم دخولها إلى السوق بهدف الحد من احتكار الشركات المحلية، وتحفيز المنافسة الوطنية مع تشجيع ريادة الأعمال.
- تقدم الشركات المتعددة الجنسيات مساهمة في تحسين جودة السلع المنتجة والمستهلكة على المستوى الوطني من خلال إنتاج سلع قياسية وبالتالي تساعد على تقارب أذواق ورغبات المستهلكين على المستوى العالمي².

الفرع الثاني: الآثار السلبية

- التبعية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، وذلك بسبب تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة إلى زيادة درجة التبعية³.
- ارتفاع معدلات التضخم، وذلك بفعل ارتفاع مستويات الدخل مما يؤدي إلى زيادة الانفاق، وبالتالي زيادة الطلب ونقص العرض.
- احتكار الشركات الأجنبية المستثمرة لأسواق الدول المضيفة، وذلك راجع لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوافر لها بدائل في تلك الأسواق⁴.

¹ Andrew Haririson, Ena Elsey, **Business international et mondialisation**, de boeck, Bruxelles, 2004, P. 85.

² Tcham farouk, **Les investissements directs étrangers dans le secteur des hydrocarbures et son rôle dans le développement économique cas de l'Algérie**, université d'Oran 2, 2016, P. 234.

³ محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة التنقل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلوي، العدد 1، الشلف، الجزائر، 2004، ص. 133.

⁴ Kevin, S, op. cit, P. 236.

- سوء توزيع الدخل فالعاملون في الشركات الأجنبية يتمتعون بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية، وبالتالي زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمع.
- جذب الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى ضياع الموارد المالية للدولة المضيفة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة لهذه الدول، ويحدث ذلك في ظل المزايا والتسهيلات والإعفاءات المقدمة للمستثمرين الأجانب من طرف الدولة المضيفة¹.
- يمكن أن تكون التكنولوجيا التي تقدمها شركة متعددة الجنسيات غير كافية أو غير مناسبة لاحتياجات البلد المضيف، وبالتالي تتطلب أساليب إنتاج قائمة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى مزاحمة الاستثمارات الوطنية وهروب رأس المال الذي يمكن أن يعرض آفاق النمو على المدى الطويل للبلد إلى الخطر.
- في بعض الأحيان يمكن لعمليات الاندماج والاستحواذ التي تنظمها الشركات متعددة الجنسيات أن تخنق المنافسة المحلية وتثبط روح المبادرة.
- قد لا تظهر الانعكاسات الإيجابية على ميزان المدفوعات ما إذا كانت الشركة متعددة الجنسيات توجه إنتاجها إلى السوق الوطنية فقط.
- يمكن أن يؤدي نقل التكنولوجيا الحديثة على حساب التطور التكنولوجي للبلد المضيف إلى انخفاض في البحث بالإضافة إلى انخفاض العمالة والواردات².

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 489.

² Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op.cit, P. 06.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر

بغرض فهم العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من جهة ومتغيرات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، نقوم بتتبع المراحل المهمة لواقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر، ثم نحاول ربطها بمختلف جوانب التنمية الاقتصادية خلال نفس المراحل، يتم ذلك باستخدام أداة دراسة ارتباط المتغيرات المختلفة للتنمية بتدفقات الاستثمار خلال نفس الفترة، واستنتاج العلاقة بينهما.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن موضوع دراسة قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر يدعونا قبل كل شيء إلى الإشارة بأنه هناك عدة مفاهيم وتعريف مختلفة بهذا الصدد تزامنا مع المراحل التي مرّ بها الاستثمار عبر السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية من خلال تعديلات متكررة للدساتير والقوانين بشكل عام.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

لقد عاجلت الجزائر موضوع الاستثمار عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، حيث عرّفت في مجال الاستثمار مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الاقتصاد الحر ومرحلة الاقتصاد المخطط وكل مرحلة منهما شهدت صدور عدة قوانين تنظيم الإطار القانوني للاستثمار والسبب وراء تعدد هذه القوانين هو التوجه السياسي والاقتصاد الذي عرّفت به البلاد، وهو ما سنتناوله من خلال الآتي:

1- قانون الاستثمار لسنة 1963:

كان قانون الاستثمارات رقم 63-227 المؤرخ في 1963/07/26 موجها: لرؤوس الأموال الأجنبية الإنتاجية أساسا وهذا طبقا لما جاء في المادة 03 والتي تنص على أن "الاستثمار معترف به كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي في حدود النظام العام وقواعد الإقامة في إطار القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتضمن هذا القانون مظاهر عديدة لنظام الرقابة على الاستثمارات الأجنبية ويظهر ذلك من خلال الآتي:

أ- عدم فتح القطاعات الحيوية أمام الرأسمال الأجنبي¹.

ب- إحداث هيئات إدارية لرقابة الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال إخضاع المشاريع الأجنبية لإجراءات الاعتقاد والتراخيص ويكون للجنة الوطنية حق القبول أو رفض الاستثمار وتتكون اللجنة من ثلاثة عشر عضوا

¹ إدريس مهنان، تطور نظام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2006، ص. 10.

يمثلون عدة قطاعات مالية، إدارية ونقابية، يرأسها المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية لدى وزارة المالية وهي هيئة استثمارية¹.

ونتيجة لهذا التحفظ وتقليص مجالات التدخل للاستثمار الأجنبي فإنه تم منح إعفاء بالاستثمار المركز الصافي للملابس الجاهزة بموجب القرار الوزاري المشترك الصادر في 1966/06/8، وهذا يعتبر التقليل من اعتماد للاستثمارات الأجنبية².

لكي تعم كل الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل قانون 277/63 إلا انه لم يعرف تطبيقا واسعا وذلك يرجع لعدة أسباب منها: إعلان الدولة الجزائرية على تأميم واسع وكذلك تخوف الأجانب من عدم الاستقرار البلاد خاصة بعد الاستقلال في المجال السياسي والاقتصادي والضوابط القانونية الصارمة.

2- قانون الاستثمار لسنة 1966:

جاء بموجب الأمر رقم 66-284 الذي يهدف إلى سد الثغرات وتدارك النقائص التي ظهرت في قانون 1963، وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال سواء الأجنبي أو الوطني، وتحديد المنافع والضمانات المتوفرة.

جاء هذا الأمر 66-284 قصد التحرر من الهيمنة الأجنبية حيث أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر وترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية على الدولة أو الهيئات التابعة لها كما أن الدولة تتدخل بمفردها بمساهمة الرأسمال الخاص أو في إطار الشركات المختلطة للاقتصاد³.

ولقد أعطى الأمر 66-284 استثناءيا للاستثمارات الأجنبية من خلال تحديد أشكال تدخلها في الاقتصاد الجزائري كالآتي:

أ- مكانة الاستثمارات الأجنبية في هذه المرحلة:

تنقسم فروع النشاط الاقتصادي إلى قسمين بحسب الأمر 66/284 في مجال الاستثمارات الأجنبية.

- الشق الأول:

يتعلق الأمر بقطاعي الصناعة والسياحة مع مراعاة شروط الترخيص والاعتماد، فالاستثمار الصناعي يتمثل في إنشاء أو توسع أو تنمية المؤسسات الصناعية خاصة بالصناعات التحويلية، لأن الصناعات الأساسية هي من اختصاص الدولة

¹ إدريس مهنان، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

² قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 جوان 1966 متضمن الترخيص للمركز الصناعي للملابس الجاهزة بموجب قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية، العدد 73 المؤرخ في 22 أوت 1966.

³ المادة 2 من الأمر 66/284 المتضمن قانون الاستثمارات.

بحيث كانت تحتكر الصناعات المصنعة والهياكل القاعدية والصناعات الكبرى، أما الاستثمارات السياحية تتمثل في إنشاء فنادق ومركبات سياحية.

والقيام بتسييرها وإدارتها إما أن منح الترخيص أو الاعتماد على الاستثمار في هاذين القطاعين لا يتعارض من حق الدولة في ممارسة سيادتها الوطنية عن طريق تأميم المؤسسات الصناعية والسياحية الأجنبية¹.

-الشق الثاني:

خاص بالقطاعات التي تعتبر حيوية وذلك بتأمين شركات مختلفة الاقتصاد وهذا من خلال الاستعانة إليها بالمال الأجنبي.

في هذه الحالة يتم المصادقة على قوانينها الأساسية بموجب مرسوم، كما تتضمن قوانينها الأساسية شروط غير مألوفة في قانون الشركات كإمكانية استرجاع الدولة لحصص وأسهم الشريك، حق الشفعة... إلخ.

ب-وضع شروط لمنح الاعتماد:

يمنح طلب الترخيص إلى اللجنة الوطنية للاستثمار من أجل إبداء رأيها في خصوص المشروع وبعدها تحيل الملف كاملا إلى وزير المالية والتخطيط ووزير القطاع المعني من أجل اتخاذ مقرر مشترك، ويتعلق منح الاعتماد أو الترخيص بتوفر عدة شروط في المشروع المقترح، كمساهمته في تحقيق التنمية للبلاد طبقا لمخططات الدولة، وفي حالة تقصير المستثمر في تنفيذ التزاماته يمكن سحب الرخصة بناء على اقتراح الوزارة المعنية بعد إعداره خلال مدة 3 أشهر على الأقل².

ج-منح الضمانات والامتيازات:

نص القانون رقم 284/66 على إمكانية تأميم الاستثمارات الأجنبية ولكن حاول لتخفيف من حدة هذا الإجراء بربطه وفقا لمجموعة من الشروط لقيام الدولة به إذ أنه لا يمكن اللجوء إلى هذا الإجراء من طرف الدولة في حالة المصلحة العامة وترتبها عن تعويض يحدد عن طريق الخبراء كما تضمنت عدة مبادئ منها:

- تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية.
- حق توظيف العمال الأجانب بالقدر الذي يحتاج إليه المستثمر الأجنبي مع مراعاة تكوين وتأطير اليد العاملة الجزائرية.

¹ Nourdine Terki, **Les codes investissements au Meghreb**, CMERA, Alger, 1979, P. 20.

² جاءت محاولة تحديد مقرر مشترك، تحديد القطاعات من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات في اجتماع لها انعقد في جانفي 1967 فقامت بتعريف القطاعات الحيوية بالرجوع إلى الاعتبارات التالية: السيادة السياسية، السيادة الوطنية، القطاعات الاستراتيجية، الإنتاج المحلي.

- الإعفاء الجزئي أو الكلي عن رسم الانتقال أو الرسم العقاري والإعفاء التام أو الجزئي في بداية الاستغلال لمدة 5 سنوات من الرسم عن الأرباح الصناعية والتجارية¹.
- استفادة المؤسسة السياحية من تخفيض في الفائدة إلى 3% عن القروض القصيرة أو الطويلة المدى.
- استفادة المؤسسات الاتفاقية كذلك من نظام اتفاقي يتضمن الاعفاء من الضرائب لمدة لا تتجاوز 10 سنوات وتمكينها من المنافسة الأجنبية خلال تسهيل التدابير الجمركية.
- انفراد الشركات المختلطة الاقتصاد بالترخيص في منطقة جغرافية معينة وضمان الدولة لديون المستثمرين.
- باعتبار قانون الاستثمارات لسنة 1966² لم يستقطب الاستثمار الأجنبي لتضمنه أحكاما رديعة كالتأمين وكذا خضوع النزاعات للقضاء الوطني، إضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت بين 1963 و1966 قد تمت في إطار شركات مختلطة الاقتصاد إذ أنه سجل تأسيس 38 شركة الشيء الذي دفع بالمشروع إلى تقنين نظامها ابتداء من 1982.

3- قانون الاستثمار في مرحلة الثمانيات:

تبنّت الجزائر سنة 1982 قانونا يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيورها حيث أنها رفضت أي شكل من أشكال تدخل الرأسمال الأجنبي، حيث جاء قانون 82-13 الذي سمح للمستثمر الأجنبي بالعمل في الجزائر وحصوله على إعفاءات ضريبية شرط المشاركة مع مؤسسات القطاع العام، وأنه لا استثمار جني في الجزائر إلا في إطار شركة مختلطة الاقتصاد وإخضاعها الرقابة مصرفية باستثناء التي تعمل في مجال التنقيب واستغلال المحروقات.

كما أن المشرع الجزائري قد حدد شكلا واحدا للشركة وهي شركة المساهمة بالإضافة إلى تحرير رأسمال الشركة بصفة كلية بمجرد تأسيس الشركة والمدة لا تتجاوز 15 سنة.

إلا أن هذا القانون بقي قليل الفعالية ومجرد قانون تحفيزي لبداية استغناء القطاع الخاص الجزائري وهذا تؤكد فعليا بعد صدور.

قانون 86-13³ المؤرخ في 19/08/1986 والمتتم لقانون 82-13 حيث بقي هذا الأخير حبرا على ورق، قامت السلطة على مستوى آخر بإصلاح قانون المحروقات إلى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط فقد نجح القانون 86/14 نسبيا في جذب استثمارات أجنبية وصلت إلى إبرام 30 عقدا في مجال المحروقات.

¹ أنظر المادة 14 من الأمر رقم 284/66، السالف الذكر.

² عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 1999، ص. 16.

³ القانون رقم 86/13 المؤرخ في 19/08/1986 المعدل والمتتم للقانون 82/13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيورها، الجريدة الرسمية، عدد 35 لسنة 1986.

من جهة أخرى فقد أظهرت التشريعات السابقة عدة تجليات تمثلت في التفرقة الاقتصادية والقانونية بين المستثمر الأجنبي والمحلي من ذلك بين القطاعين الخاص والعام إلى غاية التسعينات.

أ- الاستثمار الأجنبي في إطار شركات مختلطة الاقتصاد

بما أن قانون 13/82 جاء بمبدأ جديد مقارنة مع قوانين الاستثمار السابقة إلا أن الاستثمارات الأجنبية لا تنجز في الجزائر إلا في إطار شركات مختلطة الاقتصاد حيث نصت المادة 22 منه على أنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل نسبة المساهمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية عن 51% وكانت تهدف السلطات العمومية من خلاله تهدف إلى:

تمكين الدولة من ممارسة الرقابة على المستثمرين الأجانب المساهمين في الشركات المختلطة كذلك إخضاع تأسيس الشركات لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية.

إضافة إلى استبعاد هذا القانون في مجال تطبيقه ثلاث أنواع الشركات المختلطة الاقتصاد وهي:

■ الشركات أنشئت بموجب اتفاقيات دولية.

■ التي يوجد مقرها خارج التراب الوطني.

■ التي تعمل في مجال التنقيب واستغلال المحروقات.

خلاف على هذه إلا الحالات فإن هذا القانون يكسب إرادة المشرع في قرض الرقابة على الاستثمارات الأجنبية مع الاعتراف بأهميتها في التنمية الاقتصادية ودورها الفعال في نقل التكنولوجيا.

ب- إنشاء شركات مختلطة الاقتصاد:

تخضع الشركات المختلطة لأحكام القانون 13/82 لمبدأ الخاص يقيد العام فإن إنشاء شركات مختلطة الاقتصاد تقوم على أساس إبرام بروتوكول اتفاق مشترك بين المؤسسة العمومية والمستثمر الأجنبي قبل إعداد القوانين الأساسية للشركة. ويتضمن البروتوكول ما يلي:

■ مجال عمل الشركة وهدفها ومدتها.

■ التزامات وواجبات أطراف العقد.

■ كفاءات التحرير لرأس المال الاجتماعي وآجال الاستحقاق¹.

■ طرق تقديم الوسائل المادية والبشرية والتقنية والمالية الضرورية.

■ الحصص العينية ثم تعيينه من طرف وزارة المالية.

¹ المادة 04 من القانون رقم 13/86 المعدل والمتمم لقانون رقم 82 - 13 الجريدة الرسمية، العدد 35 سنة 1986.

- سير الشركة وتنظيمها:

يرتبط سير الشركة المختلطة الاقتصاد وتنظيمها بميكالين هما:

- مجلس دارة الشركة وتشكل من أعضاء على الأول قدر مساهمته كل واحد في رأسمال.
- المدير العام: يتم تعيينه من طرف الجمعية التأسيسية ويختار من بين أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للطرف الجزائري ويمكن ان يكون نائب المدير شخص أجنبي.

ب- الاستثمار في ظل نظام الاقتصاد الحر

بعد انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، انتهت الدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة منذ اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي.

فرضت السلطات العمومية نظام الرقابة المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 ليليه فيما بعد المرسوم التشريعي 12/93 الذي أرسى نظام ترقية وتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى الأمر 03/01 وأهم تعديله التي طرأت عليه المعززة هي الأخرى لهذه المبادئ، وهو ما سوف خلال الآتي:

- نظام الرقابة المصرفية:

تم اعتماد هذا النظام بموجب قانون 90-110¹ الذي عملت الجزائر على وضعه في إطار إصلاح النظام النقدي نقطة البداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وبالرغم من أنه ليس بقانون الاستثمار إلا أن المشرع الجزائري رخص للمقيمين وغير المقيمين² الحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة.

وعليه قد تخلى المشرع عن معيار الجنسية واستبدله بمعيار الإقامة وقد ركز في المادة 183 على فكرة المستثمر غير المقيم ويقصد به كل شخص طبيعي أو معنوي جزائريا أم أجنبيا يكون المركز الأساسي والرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر لمدة 2 سنتين على الأقل، وفي بلد له علاقة دبلوماسية مع الجزائر، وان تكون نسبة المداخيل المحققة تفوق بنسبة 60%.

وعليه فإن قانون 10/90 وخلافا للقوانين السابقة للاستثمار قد منح صلاحية تخص ودراسة ملفات للمستثمرين الأجانب إلى هيئة نقدية وبنكية هي مجلس النقد والقرض بعد ما كانت من صلاحيات اللجنة الوطنية للاستثمار كما يتمتع هذا المجلس بصلاحيات أخرى منها تقديم رأي بالمطابقة.

¹ القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، عدد 16 لسنة 1990.

² المادتين (181-182) من قانون النقد والقرض 10/90.

ولقد وجه لهذا القانون جملة من الانتقادات الممنوحة للمستثمرين ما عاد إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد. وعليه أعتبر قانون خاص بتنظيم البنوك والمعاملات المالية أكثر من مجال الاستثمارات.

-نظام التشجيع والترقية:

لقد تجسد هذا النظام من خلال قانون الاستثمار 1993¹، وقانون الاستثمار لسنة 2001² حيث جاء بجملة من المبادئ والامتيازات لتشجيع وترقية الاستثمارات الأجنبية والوطنية على حد سواء المواكبة للإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق.

4-قانون الاستثمار لسنة 1993:

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبينا الغدارة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرر التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي ولقد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط من أهمها ما يلي³:

- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.
- عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب المحليين.
- حرية الدخول في أي مشروع سواء أكان المستثمر أجنبيا أو محليا إقرارا بمبدأ الحرية.
- كما تضمن قانون 93-12 جملة من الامتيازات أو الضمانات التحفيزية الجبائية والجمركية بالإضافة إلى حرية تحويل الأموال وفوائدها وكذلك المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب إمكانية اللجوء إلى التحكيم الأولي.
- ولكن بالرغم من المبادئ المشجعة التي تضمنتها قانون الاستثمار لسنة 1993 إلا أنه فشل في جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بدرجة كبيرة ويظهر ذلك من خلال التقرير الصادر عن وكالة ترقية الاستثمار أنه تم استثمار سوى مبلغ 50 مليون دولار من بين 40 مليار دولار المصروح بها لدى الوكالة.

5-قانون الاستثمار 2001:

ويعد فشل القوانين والعجز الكبير في جلب الاستثمار للجزائر فكرت الدولة في تطهير محيط الاستثمار بإحداث آليات جديدة لتكمله وهذا ما تضمنه الأمر 01-03 المؤرخ في 082001/20 الذي قام بتعزيز المبادئ التي جاء بها

¹ المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64، 1993.

² الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/8/20 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47، 2001.

³ كمال مرادوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري بقسنطينة، 2004، ص. ص 102-103.

قانون 12/93 لا سيما تعزيز مبدأ حرية الاستثمار بتوفير النظام القانوني الجبائي والمالي الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات من خلال إحداث أجهزة استثمار جديدة وفتح كل القطاعات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي.

وعليه نستطيع أن نختصر أهم النقاط التي جاء بها الأمر 01-03 كالاتي¹:

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج المساهمة في رأسمال المؤسسة بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية والجزئية.
- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا.
- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب في تطويرها.
- لكن رغم ذلك الأمر 03/01 لم يحقق بشكل كبير ما أنتظر منه بسبب مشكل العقار، وتقل لإجراءات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية والعراقيل الإدارية، الشيء الذي أدى إلى إدخال تعديلات على هذا الأمر كان من أهمها إصدار الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 والمتمم للأمر 01-03 والتي تندرج فيما يلي:

● التعديل الأول 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار:

منح هذا التعديل لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناجمة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين².

● التعديل الثاني المرسوم التنفيذي رقم 06-335 المؤرخ في 09/10/2006:

يتعلق هذا الأخير بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره يتضمن وجود 9 مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المجلس وأعماله، ويلغي هذا المرسوم تماما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24/09/2001 والمتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره³.

● التعديل الثالث المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09/10/2006:

يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها وقد تضمن هذا المرسوم 44 مادة تضمنت أحكام مختلفة المهام، وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها⁴.

¹ مروة كرامة، حدة ورايس، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، عدد 2، 2012، ص. 67.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ الجريدة الرسمية، العدد 55، 2001.

⁴ المرسوم التنفيذي 06-356 في 09/10/2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 04، 2006.

• التعديل الرابع: المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 2007/10/09

أهم ما ورد فيه أنه يتم تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها وهذا من خلال 12 مادة معظمها مواد إجرائية.

• التعديل الخامس: المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 2007/01/11

جاء فيه تحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار وفقا لتعديل نص المادة 03 السالف ذكره.

غير أن ما يمكن ملاحظته هو مدى طول الفارق الزمني بين الأمر 06-08 والذي ورد فيه لأول مرة عبارة قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة.

• التعديل السادس: المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 2008/10/22

يتم فيه حساب جدول النشاطات الاقتصادية الخاضعة إلى لتسجيل في السجل التجاري ثم إضافته تحت تسمية إنتاج صناعي "مصنع طحين".

يتم القائمة المحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-08 السالف ذكره والذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة¹.

• التعديل السابع: الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22

يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وأهم ما ورد فيه تعديل المادة 07 وتعديل وتتمم المادة 09 من الأمر 01-03 المذكور أعلاه وتحرر كما يلي:

المادة 09:

زيادة على الحوافز الجبائية والشبه جبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و2 مما يأتي: "... بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعد المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 5 سنوات 5 سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط وهذا تأكيدا لمبدأ منح الامتيازات القسوى للمستثمر وانعكاسات هذه الأخيرة على البلد المستقبل للاستثمار".

جاء في نص المادة 55 من نفس الأمر "استبدلت تسمية البنك الجزائري للتنمية بتسمية الصندوق الوطني للاستثمار".

بالإضافة إلى هذه التعديلات فقد صدرت قوانين مالية للسنوات من 2010 إلى 2015 نصت على بعض الحوافز الضريبية والجمركية.

¹ مرسوم تنفيذي رقم 08/329 المؤرخ في 2008/10/22 الجريدة الرسمية العدد 61، 2008.

6-قوانين المالية من 2010 إلى 2015:

خضوع قطاعات النشاطات الثقافية والسينماتوغرافية ونشر الكتب للأحكام المتعلقة بترقية الاستثمار ابتداء من سنة 2010.

كما أشارت المادة 04 من الأمر 01-03 إلى حرية الاستثمار من ظل التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط واحترام البيئة، كما تستفيد الاستثمارات من الحماية والضمان المحددين في القوانين والتنظيمات السائدة. كذلك شجع هذا الأمر كل الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في نقل المهارات أو إنتاج سلع بنسبة إدماج تفوق 40% وذلك ضمن المالية لسنة 2014.

كما تم تحديد شروط وطرق ممارسة النشاطات المنظمة والمهن الحرة عبر المرسوم التنفيذي رقم 15-234 ل 29 أوت 2015 وذلك لخصوصيتها واتصالها المباشر بانشغالات ومصالح مرتبطة بالنظام العام أو بأمن الأشخاص والممتلكات أو الحفاظ على الثروات الطبيعية أو الصحية العمومية أو البيئية¹.

7-قانون الاستثمار لسنة 2016:

تضمن مجموعة من الأحكام، قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض مسبق الاستثمار المحلي والأجنبي²، وأهم الإجراءات التي جاءت فيه:

- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه.
- تنمية القطاع الخاص ومنحه كافة التسهيلات مثل الاستثمارات الأجنبية قصد مناقشة المنتجات المستوردة.

8-قانون المالية لسنة 2020 و2021:

جاء في قانون المالية التكميلي لشهر ماي 2020 إلغاء قاعدة 59/49 بالنسبة للعديد من القطاعات مع الإبقاء عليها في القطاعات الاستراتيجية إضافة لعمليات الشراء وإعادة البيع على الحال.

¹ قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2010.

قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 80، 2011.

قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2012.

قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2013.

قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 68، 2014.

قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 78، 2015.

² معمر حيثالة، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 8، ص. 5، 6.

أما بخصوص النشاطات غير المعنية بإلغاء لقاعدة 51/49 تتضمن الاستغلال في القطاع المنجمي الوطني، إضافة إلى كل الموارد الباطنة والسطحية ذات الصلة بأي نشاط استخراجي، طرف السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، الصناعات الصيدلانية...

أما المادة 139 من قانون المالية لسنة 2021 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 83 بتاريخ 31 ديسمبر 2020 تؤكد إلغاء القاعدة القانونية لتحديد حيازة رأس المال من طرف الأجانب بالنسبة لنشاطات إنتاج السلع والخدمات. يشار أن إلزامية الشراكة (54/49) لا تطبق على النشاطات الخاضعة لتنظيم خصوصيين كمثال على ذلك استيراد السيارات الجديدة¹.

الفرع الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي

نظرا للمكانة التي تحتلها الجزائر وبفضل مختلف الثروات الطبيعية والامكانيات السياحية الضخمة التي تملكها، فهي تشكل منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وللتطرق لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 يمكننا عرض الجداول التالية:

الجدول رقم (03): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1990-2020.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الاستثمار الأجنبي	0.334	11.638	30.000	1.000	1.000	1.000	270.000	260.000	606.600	291.600	280.100
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الاستثمار الأجنبي	1113.105	1064.960	637.880	881.850	1156.000	1841.000	1686.736	2638.607	2764.930	2300.369	2571.237
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
قيمة الاستثمار الأجنبي	1500.402	1691.886	1502.206	-537.792	1638.263	1230.243	1466.099	1381.269	Covid19		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع

([https:// Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD](https://Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD))

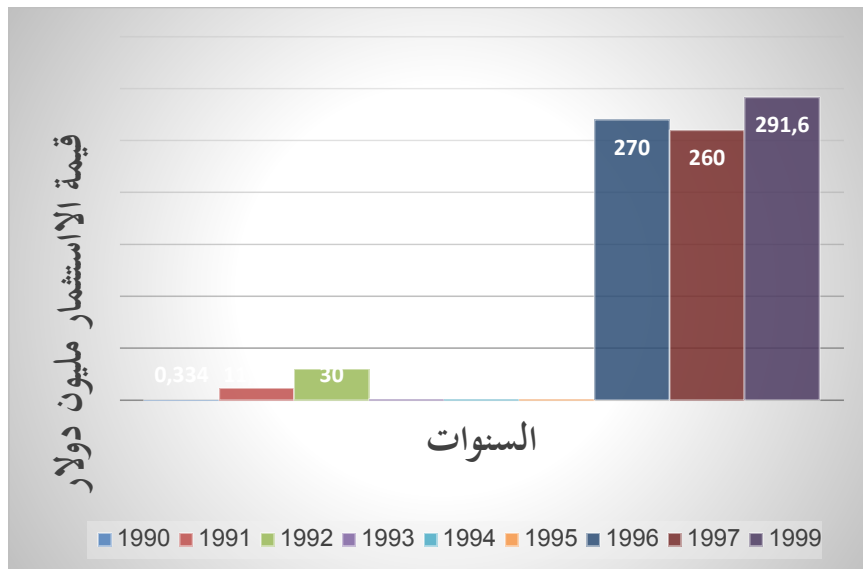
¹ CMS,(Law, Tax, Euture), LOI DE FINANCES POUR 2021, Principales Mesures Juridiques Pouvant Impacter Les Investissements Étrangers En Algérie, Sur le Site (<https://cms.law/fr/dza/news-information/loi-de-finances-pour-2021>) consulté le : 06/09/2021

يظهر الجدول رقم (03) التذبذب الواضح لنفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، فهي ترتفع حيناً وتنخفض أحياناً أخرى.

فقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي والذي يقدر بـ 1.000 مليون دولار ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر من ضعف والاضطراب السياسي الذي تميز بالعنف وعدم الاستقرار، حيث حال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى مختلف القطاعات الاقتصادية¹.

أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر ففي سنة 1996 قدرت بـ 270.000 مليون دولار أما سنة 2000 فقد قدرت بـ 280.100 مليون دولار والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، لما بقيت بعيدة على مستوى الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة².

رسم بياني رقم (01): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 1990-1999.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع الإلكتروني

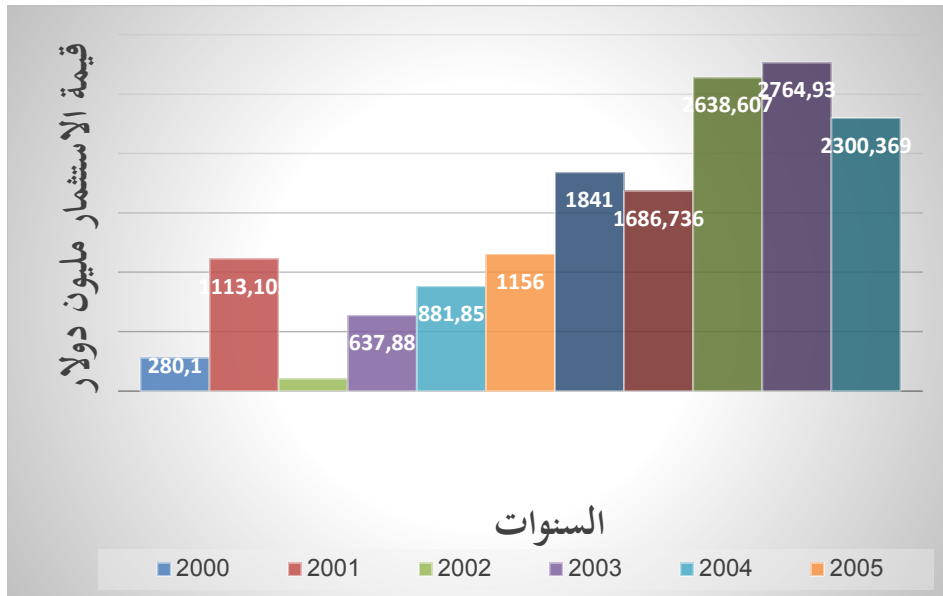
[https:// Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD](https://Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD).

¹OECD, (2006), "MENA-OECD investment programme: Investment chimare and Regwation of International Investment in ENA contries" OECD Publishing, France.

² ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الإنسانية، العدد 31، 2009، ص. 59.

وفي الفترة ما بعد 2001، بعدما تحطت الحكومة الجزائرية مختلف الأزمات السياسية حيث تمكنت من إعادة الاستقرار السياسي في البلد وسجلت خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر¹، حيث قدر بـ 1113.105 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق سنة 2002، والمقدر بـ 1064.960 مليون دولار، ترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بشكل كبير سنة 2009 والمقدرة بـ 2764.930 مليون دولار، على التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد لاسيما المخصصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد، يمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الاستخراجية، لا سيما موارد التعدين والطاقة، وعموما يرجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: النمو الاقتصادي القوي والمستقر، الطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بنية الاستثمار².

رسم بياني رقم (02): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 2000-2010.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع الإلكتروني

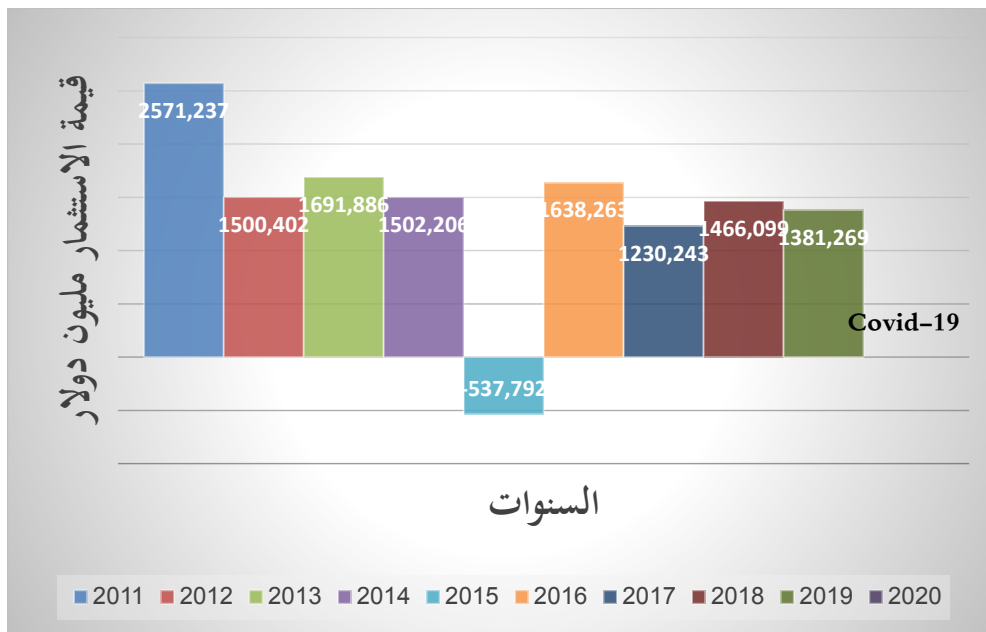
[https:// Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD](https://Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD)

¹Salim, R, (2008), **Foreign Direct investment: The growth engine to algeria** "Korea Review of international studies, P. 79, 98.

²Chine.L Djedd, T Phaidouchi A, (2017), **Foreign Direct investment as an instrument to promote Entrepreneurship in Algeria: structural Analysis using Miemae Mehod**, N°4, P. 120, 124.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض بـ 1500.402 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 510/9 الاستثمارات الأجنبية تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واستمر تذبذب تدفق لاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخرى حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية سنة 2015 حيث بلغت -537.792 مليون دولار مقابل 1638.23 مليون دولار لسنة 2016.

رسم بياني رقم (03): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 2011-2020.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع الإلكتروني

[https:// Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD](https://Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD)

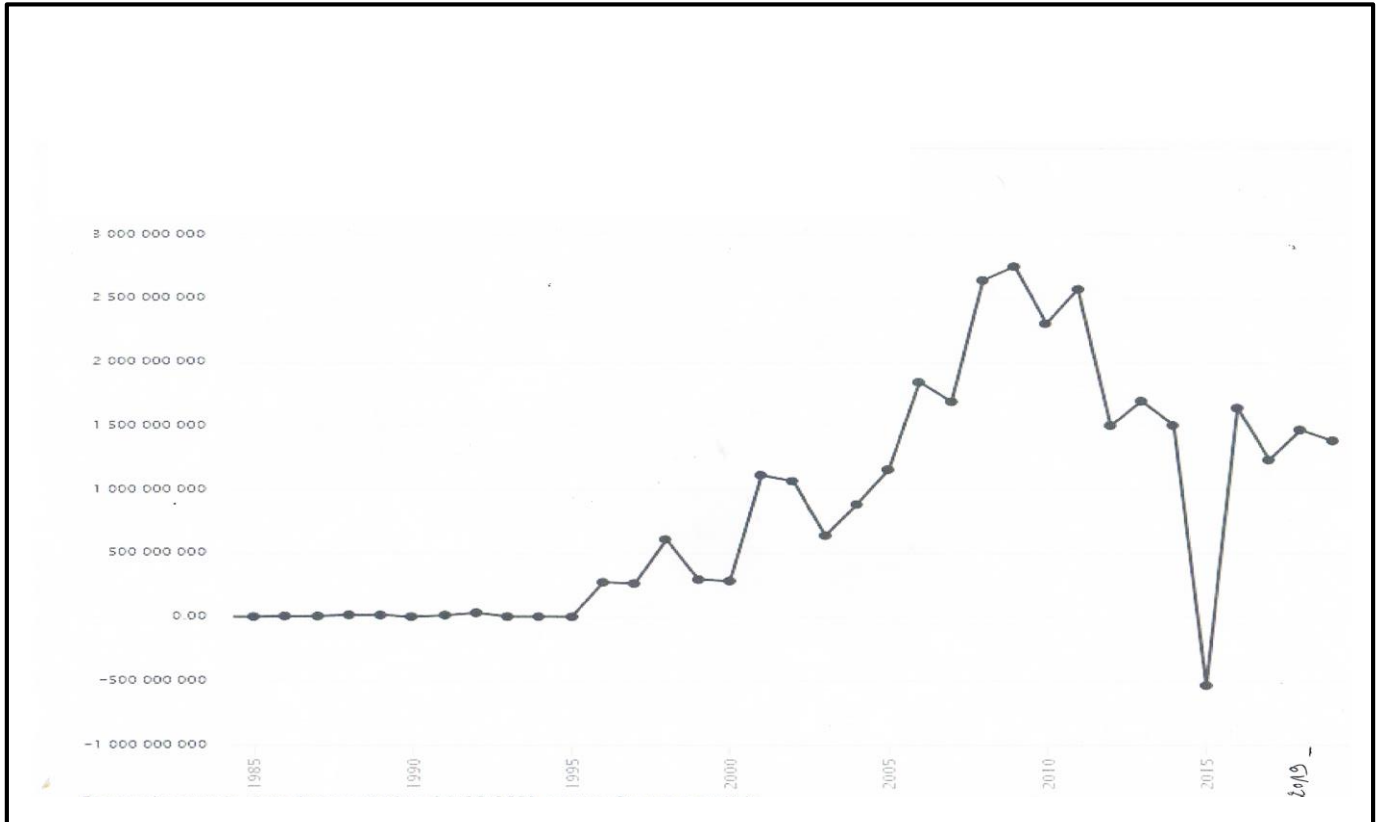
ويتضح أن تأثير قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر اجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددين في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية¹.

¹Mohammed k.s, Benhabib.A, Lazrag.M&Zenagui.s, (2015), **The effect Investment on Algerian Economy**, International journal of Economy, commerce and Management, uneted Kingdom,P.3.

على أساس البيانات المتاحة حسب تقرير البنك الدولي، الذي أقر على أنه يمكن تقدير عام 2025 يجب أن تتأرجح القيمة حول 2327.417 مليون دولار تتمتع هذه التوقعات بمستوى عال من الموثوقية نظرا لأن القيم المتاحة لها هيكل خطي إلى حد م، على الرغم من الاختلافات الملحوظة.

شكل رقم (06): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 1990-2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع الإلكتروني

[https:// Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD](https://Perspective.usherbrouke.ca/Bilan/servlet/BMTendancestatpays?codePays=DZA&code theme=7&codestat=BX.KLT.DINV.CD.WD), date de consultation 14/06/2021.

يشير الجدول الموالي لأهم الدول المستثمرة في الجزائر للسنوات 2019/2015.

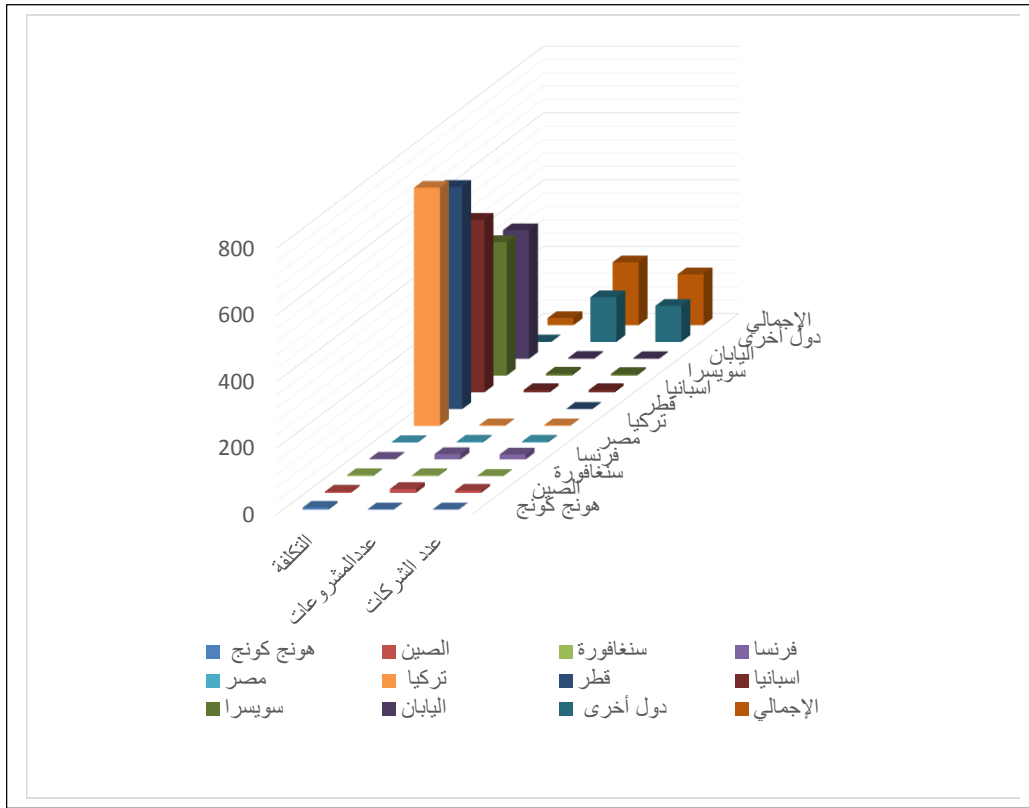
جدول رقم (04): أهم الدول المستثمرة بالجزائر (2015-2019).

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونج كونغ	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
دول أخرى	1.576	134	108
الإجمالي	21.056	188	152

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات على الموقع www.iaigc.net

Consulté le 06/06/2021

رسم بياني رقم (04): يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر (2015 – 2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (06).

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر

يمكننا التطرق إلى أهم المحطات التي عرفها الاقتصاد الجزائري من بداية الاستقلال إلى الوقت الراهن وذلك من خلال:

الفرع الأول: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر

تميز واقع الجزائر بعد الاستقلال بالتدهور والتردي من خلال ما ورثته الجزائر من معالم التخلف نذكر أهمها:

- ازدواجية اقتصادية في مختلف القطاعات.
- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذا كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة.
- التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد.
- التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج من خلال ما استحوذ عليه كل من البترول والنيبيذ بمعدل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية¹.

¹ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، واقع آفاق، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص ص. 06، 07.

نتج عن هذه المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، حيث تعتبر أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية¹. ومع بروز عهد التخطيط الشامل سنة 1967، من خلال ما اتفق على تسميته من طرف الاقتصاديين الجزائريين بالمخطط الثلاثي في 19 جوان 1965 كان هدفها إعادة الاعتبار لسلطة الدولة، بوضع جهاز إداري فعال قادر على تسير مختلف البرامج والمخططات التي تضعها هذه القيادة².

من أهم ما ميز ونتج عن مخطط التنمية الثلاثي الأول، انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام، وبداية الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو أول انحراف في استراتيجية التنمية³. إن انخيار أسعار البترول بشكل عنيف، أين انخفض سعر البرميل سنة 1987 إلى 10 دولار، من خلال انخفاض قدرة 50% مقارنة بنسبة 1986، تزامن ذلك مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40%، بالإضافة إلى ارتفاع في خدمة الديون الخارجية الذي أثر سلباً على معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف⁴.

لتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات والتي من خلالها تقضي على الاختلالات الهيكلية، من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة إضافة إلى ذلك اختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما عن الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنية الاجتماعية والثقافية بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الأنظمة لمقتضيات النمو الاقتصادي⁵، بالإضافة على ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه الاقتصاد الدولي من اندماج اقتصاديات الدول العربية.

في إطار انتهاج الجزائر برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة سبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون شبه متوقفة خلال هذه الفترة بالإضافة إلى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية مثل البطالة، الفقر، وغيرها.

تعاني التنمية الاقتصادية من مشاكل وأزمات مختلفة التي أثرت بدورها على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة⁶.

بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وتدني كفاءته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي الذي هدته الجزائر في عقد التسعينات والذي بدوره كان له تأثير على تراجع التنمية فيها بالإضافة إلى الممارسات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين وانفاق

¹ كرابالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص. 77.

² سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، القاهرة، 2013، ص. 148.

³ عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

⁴ المرجع نفسه، ص. 141.

⁵ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص. 51.

⁶ إسماعيل الزيري، وآخرون، أفاق التنمية للوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص. 73.

عوائد النفط دون عقلانية مع غياب كفاءة الإداريين، كما أن الجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع أسعار النفط في نهاية الثمانينات ففكرة من حوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زال الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية ودون قراءة جيدة للحار والمستقبل وهو ما يؤدي إلى عدم راشدة القرار السياسي¹.

على الرغم من الإمكانيات التي لا يمكن انكارها، فإن البلد يخدمه تصور لانعدام الأمن المفرط، إن البيروقراطية الثقيلة، والسوف الموازية غير الرسمية التي تسيطر على جزء كبير من المجال التجاري، وغياب الاستقرار طويل الأمد للقوانين والتغيرات المختلفة، كلها عقبات أمام المستثمرين.

في حين أن العواقب الاقتصادية لـ Covid19، مع إغلاق العديد من الشركات وحسب جزء كبير من العمال، كانت فورية في عام 2020، فقد أدى عادل آخر إلى أضعاف الاقتصاد الربيعي منذ فبراير 2019.

الفرع الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

أولاً: العمر المتوقع عند الولادة

وهو يعبر عن عدد السنوات التي يعيشها الناس في المتوسط في بلد ما، حيث تتطلب هذه الحقيقة أن تظل الظروف الاجتماعية والصحية (الطبية) السائدة عند ولادة الأشخاص كما هي طوال حياتهم².

الجدول رقم (05): العمر المتوقع عند الولادة بالسنة للفترة 2009-2020.

الاختلافات (%)	القيم	السنوات
-	74644	2009
0.402	74938	2010
0.347	75199	2011
0.319	75436	2012
0.292	75661	2013
0.291	75878	2014
0.277	76090	2015
0.276	76298	2016
0.262	76499	2017
0.248	76693	2018
0.248	76880	2019
		2020

Source: Préparé par les étudiants en fonction du site <https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servletbmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP>, Consulté le 15/06/2021 .

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

² Banque mondiale sur le site <https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servletbmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP>

من خلال البيانات المتاحة في الجدول يمكن القول أن قيم العمر المتوقع عند الولادة تزداد كل سنة باختلاف بسيط حيث سجلت أعلى قيمة في عام 2019 (76.880) أما أدنى قيمة فسجلت عام 2009 (74.938) وبناء على هذا يمكننا تقدير أنه في عام 2025 يجب أن تحوم القيمة حول 78.095، حيث تتمتع هذه التوقعات بمستوى عال من الموثوقية نظرا لأن القيم المتاحة لها بنية خطية.

ثانيا: البطالة من إجمالي القوى العاملة

البطالة هي حالة القوى، (ILO) وفقا لمنظمة العمل الدولية العاملة المتاحة للعامل الذي يبحث عن عمل ولكن لا يمكنه العثور عليه، يختلف تعريف البطالة والقوى العاملة المتاحة للعمل من بلد إلى آخر¹. فالبطالة تعني كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى².

الجدول رقم (06): تطور معدل البطالة في الجزائر من إجمالي القوى العاملة للفترة 2009-2020.

الاختلافات (%)	القيم	السنوات
-	10.160	2009
-1.97	9.960	2010
0.00	9.960	2011
10.1	10.970	2012
-10.5	9.820	2013
3.97	10.210	2014
9.79	11.210	2015
-9.01	10.200	2016
17.6	12.000	2017
-0.917	11.290	2018
-0.673	11.810	2019
8.64	12.830	2020

Source : Préparé par les étudiants en fonction du site https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet_bmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP, Consulté le 15/06/2021.

¹ Banque mondiale sur le site https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet_bmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP.

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص. 17.

من خلال معطيات الجدول يمكننا القول أن معدل البطالة في حالة تذبذب أي انه كل سنة يكون هناك اختلاف سواء بالزيادة أو النقصان وقد سجلت أعلى قيمة لمعدل البطالة في عام 202 (12.830) وذلك بسبب الظروف آنذاك (Covid19)، أما أدنى قيمة فسجلت عام 2010-2011 (9.60).

بناء على البيانات المتاحة يمكننا تقدير أنه عام 2025 يجب أن تحوم القيمة حول 14.404، يتمتع هذا التنبؤ بمستوى عال من الموثوقية نظرا لأن القيم المتاحة لها بنية خطية إلى حد ما على الرغم من الاختلافات الملحوظة.

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)

يمثل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية التغير النسبي في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الثابت بين عامين، حيث يعكس الزيادة أو النقصان في حالة النمو السلبي في مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، يستخدم هذا المؤشر غالبا عندما تزيد عمل تبنؤات قصيرة ومتوسطة المدى حول الوضع الاقتصادي لبلد ما¹.

الجدول رقم (07): نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة 2009-2020.

الاختلافات (%)	القيم	السنوات
-	1600	2009
125	3600	2010
-19.4	2900	2011
17.2	3400	2012
-17.6	2800	2013
35.7	3800	2014
-2.63	3700	2015
-13.5	3200	2016
-59.4	1300	2017
-7.69	1200	2018
-33.3	0.800	2019
		Covid19
		2020

Source: Préparé par les étudiants en fonction du site https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet_bmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP, Consulté le 15/06/2021.

¹ Banque mondiale sur le site https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet_bmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP.

نلاحظ من خلال الجدول تغير في قيم الناتج المحلي الإجمالي حيث أصبح يبلغ سنة 2019 (0.8) وبناء على هذا يمكننا تقدير أنه في عام 2025 يجب أن تحوم القيمة حول -3.592، حيث تتمتع هذه التوقعات بمستوى منخفض نسبيا من الموثوقية نظرا لأن القيم المتاحة لها بنية غير خطية للغاية.

رابعا: مؤشر التنمية البشرية (HDI):

هو مؤشر مركب يقيس متوسط نوعية الحياة لسكان البلد من الناحية النظرية، وينتقل هذا المؤشر من 0 إلى 1 بحيث يأخذ ثلاث أبعاد للتنمية البشرية في الاعتبار، أولا إمكانية التمتع بحياة طويلة وصحية بناء على متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ثم يتم تقييم مستوى التعليم على أساس معدل الأمية والحضور في مختلف مستويات النظام المدرسي وأخيرا، مستوى المعيشة، محسوبا من الناتج المحلي (PPA) الإجمالي للفرد مع مراعاة تعادل القوة الشرائية¹.

الجدول رقم (08): مؤشر التنمية البشرية للفترة 2009-2020.

السنوات	القيم	الاختلافات (%)
2009	0.719	-
2010	0.729	1.39
2011	0.736	1.37
2012	0.740	0.00
2013	0.745	1.35
2014	0.747	0.00
2015	0.749	0.00
2016	0.753	0.00
2017	0.754	0.00
2018	0.759	1.33
2019	0.748	-1.32
2020		Covid19

Source: Préparé par les étudiants en fonction du site <https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servletbmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP>, Consulté le 15/06/2021.

¹ Human Développement Reports sur le site <https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servletbmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2= DZA&optionsPeriodes=avecNomP>.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم مؤشر دليل التنمية كانت تزداد كل سنة باختلاف بسيط إلى غاية عام 2019 تراجعت القيمة حيث سجلت أعلى قيمة في عام 2018 وأدنى قيمة عام 2009.

الفرع الثالث: دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية

نحاول من خلال هذه الدراسة القياسية اختبار ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (GDP) والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل (FI)، إلى جانب متغير ثالث هو الاستثمار الداخلي العمومي والخاص (CF)، سيتم الاعتماد على نموذج التدفق الدائري للدخل لتتوصل بذلك إلى معرفة تأثير تغير التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر على التغير في الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية، يتم لنا ذلك من خلال ملاحظة تغيرات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى التغير الاستثمار المحلي (أو ما يعرف بتكوين رأس المال الثابت) خلال الفترة من 1999 إلى 2019.

أولاً: الإطار النظري للدراسة القياسية

ستركز الدراسة القياسية على اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FI) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كأحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على نموذج التدفق الدائري للدخل الكينزي، الذي يقدم لنا العلاقة المباشرة بين الدخل (ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي) من جهة، والاستثمار (سواء كان داخلياً أو أجنبياً) من جهة أخرى، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مكونة للدخل. تكون معادلة الدخل ممثلة كما يلي:

$$Y = C + I - G + (X - M)$$

مع Y هو الدخل المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، C هو الاستهلاك، I هو الاستثمار الذي يتكون بدوره من الاستثمار الداخلي (CF) والاستثمار الأجنبي المباشر (FI)، G هو الإنفاق العمومي الذي يمثل الفرق بين الضرائب (Tx) والتحويلات (Tr)، أما $(X-M)$ فهو رصيد الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات X والواردات M). بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات النفطية في بناء السياسة المالية، يفترض "نظرياً" أن يكون هناك ارتباط بين الإنفاق العمومي G والصادرات X ، والذي قد يؤدي إلى وجود علاقة ارتباط بين متغيرين مستقلين، من جهة أخرى يحتمل أن يكون الاستثمار الداخلي (تكوين رأس المال الثابت CF) مرتبطاً بالإنفاق الحكومي الذي قد يكون بدوره مرتبطاً بالصادرات، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي (يبقى افتراض وجود العلاقات غير مثبت قياسي، وقد يحتاج لدراسات أكثر عمقاً).

إذن وبغرض التبسيط سيتم الاهتمام بالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكل من الاستثمار الداخلي (CF) والاستثمار الأجنبي المباشر (FI)، "مع ثبات باقي العوامل الأخرى"، ونكتب:

$$GDP = f(FI, CF)$$

باعتبار أن (GDP) متغير تابع، وكل من (FI) و (CF) متغيرين مستقلين.

سيتم الاعتماد على سلاسل زمنية لكل من المتغيرات الثلاث خلال الفترة ما بين 2009-2019، لدراستها واختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة، والاستثمار كمؤثر على النمو الاقتصادي (وفقا لنموذج التدفق الدائري للدخل)، وذلك من خلال بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

1- الإطار النظري لنموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

تعتبر نماذج VAR كتعميم للنماذج الانحدارية الذاتية AR و قد تم استحداثها من طرف Sims (1980) وهي من النماذج الحديثة المستعملة لدراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالطبع لا يوجد متغيرات خارجية في النموذج، وتعامل جميع المتغيرات المستخدمة على أنها متغيرات داخلية ويتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة¹.

أ- مفهوم و خصائص نموذج شعاع الانحدار الذاتي var:

شعاع الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، يعتبر من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل على معالجة متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج. إن نموذج var يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها.

ومن خصائص النموذج أنه لا يتم فيه التمييز بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة، كما أن التنبؤ باستخدام نماذج var أحسن من تلك التي يتحصل عليها من المعدلات الآنية وقد تم اختيار طريقة أشعة الانحدار الذاتي نظرا لبساطة استعمالها مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدمه هذه التقنية من معلومات حول أثر الصدمات الهيكلية، حيث يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي، الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي var لا يمكن تشبيهه البواقي المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية للمتغيرات الداخلية للنموذج، لذلك لا بد من الانتقال من البواقي القانونية لنموذج var إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا، هذا مع ضرورة استقلالية البواقي لتمكن من استخدام تفكيك التباين البواقي.

¹ -عابد بشيكر، زكرياء مسعودي، عزى خليفة، النمذجة القياسية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد / 20 :العدد :02 سبتمبر 2019، ص. 106.

إلا أن هذه النماذج تعرضت لبعض الانتقادات، من بينها أنها غير مبنية على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى فقدان درجات الحرية نظرا لاستخدام متباينات عديدة. ولمواجهة هذه الانتقادات، قاموا المؤيدين لنموذج VAR بتقدير ما يسمى بدوال الاستجابة تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج VAR إلى الصدمات في حد الخطأ¹.

ب-تمثيل نموذج VAR:

النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^n A_i Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$Y_t = (Y_{1t}, Y_{2t}, \dots, Y_{nt})$$

بشكل عام إن نموذج VAR ذو الدرجة p (décalager) و المتكون من K متغير يرمز له بـ

VAR (p) والذي يكتب على شكل المصفوفة التالية²:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + u_t$$

مع

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \\ \vdots \\ Y_{Kt} \end{pmatrix}; A_p = \begin{pmatrix} a^1_{1p} & a^2_{1p} & \dots & a^k_{1p} \\ a^1_{2p} & a^2_{2p} & \dots & a^k_{2p} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ a^1_{kp} & a^2_{kp} & \dots & a^k_{kp} \end{pmatrix}; A_0 = \begin{pmatrix} a^0_1 \\ a^0_2 \\ \vdots \\ a^0_k \end{pmatrix} =$$

$$U_t = \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \\ \vdots \\ u_{kt} \end{pmatrix}$$

¹ برئ عدنان، ماجد عبد الرحمن، طرق التنبؤ الإحصائي (الجزء الأول)، جامعة الملك سعود، 2002، ص. 258.

² REGIS BOURBONNAIS, *économétries manuelle et exercices corrigés*, 5eme édition, Dunod, Paris 2003, P. 259.

حيث:

$$Y_t = \text{شعاع بعده } (k,1)$$

$$A_p = \text{مصفوفة المعالم ذات البعد } (k,p)$$

$$A_0 = \text{شعاع ذو البعد } (k,1) \text{ للقيم الثابتة}$$

$$U_t = \text{شعاع التشويش الأبيض } \text{bruit blanc} \text{ ذو البعد } (k,1)$$

يمكن أيضا كتابة نموذج var في شكل معادلات كالتالي:

$$y_{1t} = f_{11}(1) y_{1,t-1} + \dots + f_{11}(p) y_{1,t-p} + \dots + f_{1n}(1) y_{n,t-1} + \dots + f_{1n}(p) y_{n,t-p} + e_{1,t}$$

$$y_{nt} = f_{n1}(1) y_{1,t-1} + \dots + f_{n1}(p) y_{1,t-p} + \dots + f_{nn}(1) y_{n,t-1} + \dots + f_{nn}(p) y_{n,t-p} + e_{n,t}$$

يظهر لنا جليا في الكتابة الأخيرة أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة الانحدار لعنصر من الشعاع y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع. نرى في هذه المعادلات نوعا من الانتظام الاحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي y_t مستقرا من المرتبة الثانية¹.

2- دراسة السلاسل الزمنية

قبل بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) بين مجموعة متغيرات، لابد من الاهتمام بخصائص السلاسل الزمنية المدروسة، من خلال دراسة استقراريتها بالنسبة لكل متغير على حدة، لتفادي ما يعرف بالانحدار الزائف.

أ- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية:

وتعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة في أوقات محددة، متساوية ومتتابة في الزمن، وتختلف النماذج الزمنية (الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة) عن النماذج القياسية (الانحدار البسيط والمتعدد) من

¹ SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S. (2006), **Time Series Analysis and Its Applications**, SPRINGER, New Yourk, PP. 303, 304.

حيث البنية والهدف في كون الأولى تعتمد على تفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي، بينما تقوم الثانية على تفسير المتغير التابع بسلوك المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة) دون تأثير الزمن.

ويقوم اختبار الاستقرار على التأكد من ثبات الخصائص العشوائية للسلسلة (الأميل الرياضي، التباين) أي أنها لا تتغير في الزمن، وهذا يعني أن الصدمات التي قد تظهر في السلاسل الزمنية الاستقرارية تكون مؤقتة، يتلاشى تأثيرها عبر الزمن، كما تعود إلى قيم النزعة المركزية في المدى الطويل، عكس السلاسل غير الاستقرارية التي تتضمن عناصر دائمة وتكون خصائصها المركزية متغيرة في الزمن¹. وتمثل الخصائص الإحصائية للسلسلة المستقرة فيما يلي:

$$- \text{تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن } E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

$$- \text{ثبات التباين عبر الزمن: } V(Y_t) = V[Y_t - E(Y_t)]^2 = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = V(Y_{t+k}) = \delta^2$$

$$- \text{يكون التباين المشترك بين فترتين معتمدا على الفرق بين الفترتين } t_1 \text{ و } t_2 \text{ وليس على الزمن نفسه:}$$

$$Cov(Y_t, Y_{t+1}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+1} - \mu)] = Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

إذن لا بد من التمييز بين نوعين من النماذج الزمنية غير الاستقرارية وهما:

- **عدم الاستقرارية لوجود الاتجاه عام (TS²):** تأخذ الشكل التالي: $Y_t = f(t) + u_t$ ، فهي نماذج مرتبطة بالزمن

حيث أن $f(t)$ دالة في الزمن و u_t تشويش أبيض ($E(u_t) = 0$)، وتصبح المعادلة بالشكل التالي: $Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + u_t$

u_t ، هذا النموذج غير مستقر لأن كل من متوسطه الحسابي وتباينه مرتبطان بالزمن:

$$E(Y_t) = \alpha_1 + \alpha_2 t + \sum_{i=1}^t E(u_i) = \alpha_1 + \alpha_2 t$$

$$V(Y_t) = \sum_{i=1}^t V(u_i) = \sum_{i=1}^t \delta^2 = t\delta^2$$

ويمكن جعله مستقرا بطرح مقدار الاتجاه العام المقدر $\hat{f}(t)$ من Y_t ليصبح u_t نموذجا مستقرا.

$$u_t = Y_t - \hat{f}(t)$$

¹ Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, 8^{ème} édition, Editions DUNOD, Paris, 2011, P.237.

² Trend Stationary.

- عدم الاستقرارية بوجود ثابت (DS^1): في هذا النموذج ترتبط القيم الحالية بالقيم السابقة بفترة، وتأخذ الشكل التالي:
 $Y_t = Y_{t-1} + \alpha + u_t$ (حيث $\alpha \neq 0$) و u_t تشويش أبيض ($E(u_t) = 0$)، وهو غير مستقر لأن متوسطه الحسابي وتباينه مرتبطين بالزمن:

$$E(Y_t) = t\alpha + Y_0 + \sum_{i=1}^t E(u_i) = t\alpha + Y_0$$

$$V(Y_t) = \sum_{i=1}^t V(u_i) = \sum_{i=1}^t \delta^2 = t\delta^2$$

يسمى هذا النموذج استقراريا بالفروق (DS) مع ثابت، هذا يعني أنه من الممكن جعله مستقرا من خلال إجراء الفروق كما يلي: $(1-L)^d Y_t = \alpha + u_t$ حيث α ثابت، L معامل التأخير، d درجة الفروق.
 - عدم الاستقرارية لوجود جذر وحدوي: في هذه الحالة يأخذ النموذج شكل المعادلة: $Y_t = \phi Y_{t-1} + u_t$ ولكن عند $\phi = 1$ ، يصبح النموذج كما يلي: $Y_t = Y_{t-1} + u_t$.
 وهو نموذج غير مستقر رغم أن متوسطه الحسابي ثابت، إلا أن تباينه مرتبط بالزمن:

$$E(Y_t) = Y_0 + \sum_{i=1}^t E(u_i) = Y_0$$

$$V(Y_t) = \sum_{i=1}^t V(u_i) = \sum_{i=1}^t \delta^2 = t\delta^2$$

يعتبر هذا النموذج استقراريا بالفروق (DS) ولكن دون ثابت، حيث يمكن جعله مستقرا بعد إجراء الفروق.

إذن قد تحتاج السلسلة إلى أخذ الفروق أكثر من مرة لجعلها استقرارية، بمعنى إزالة الجذر الوحدوي. إذا كان المتغير استقراريا عند بداية السلسلة (المستوى) يقال عنها تكاملية من الرتبة 0 ويرمز لها $I(0)$ ، أما إذا تطلب الأمر أخذ الفروق (1، 2، ...، d) لجعلها استقرارية، فتعتبر تكاملية من الرتبة d، وتكتب $I(d)$.

من أهم اختبارات استقرارية السلاسل اختبار الجذر الوحدوي، وهناك ثلاثة اختبارات: ديكي فولر البسيط (1979) وديكي فولر الموسع (1981)، واختبار فيليبس بيرون (1988). إلا أنه يتم في الغالب استخدام اختبار ديكي فولر نظرا لسهولة استخدامه، حيث يسمح باختبار الفرضية الصفرية للجذر الوحدوي (H_0)، وهي تعني وجود الجذر الوحدوي

¹ Difference Stationary.

(و $Y_t = \varphi Y_{t-1} + u_i$ و $\varphi = 1$) مقابل الفرضية البديلة (H_1) والتي تدل على استقرار السلسلة أي عدم وجود جذر وحدوي.

ولإجراء اختبار ديكي فولر لابد من تحديد عدد فترات الإبطاء (L) بين الفترات الزمنية، أي الفجوة الزمنية بين Y_t و Y_{t-j+1} حيث ($j \neq 0$). ويتحدد معامل الإبطاء انطلاقاً من معياري "أكايك" (Akaike) و "شوارز" (Schwarz) حيث تؤخذ قيم المعيارين وتسجل عند كل تأخر (من 1 إلى 4)، ثم يتم اختيار التأخر الذي يعطي أدنى القيم للمعيارين، والذي تتم عنده مقارنة كل من T_c و T_{tab} .

فإذا كان $L=0$ يتم استخدام اختبار ديكي فولر البسيط، أما إذا كان $L > 0$ فإنه يتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع، ويتضمن اختبار ديكي فولر البسيط عملية التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لثلاثة نماذج مختلفة:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + u_i \text{ دون حد ثابت ولا اتجاه عام}$$

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + C + u_i \text{ يحتوي على حد ثابت}$$

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + C + bt + u_i \text{ يحتوي على حد ثابت واتجاه عام}$$

أما اختبار ديكي فولر الموسع فهو يتضمن تقدير النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta Y_t = (p - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + u_i \text{ دون حد ثابت ولا اتجاه عام}$$

$$\Delta Y_t = (p - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \gamma + u_i \text{ يحتوي على حد ثابت}$$

$$\Delta Y_t = (p - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \gamma + \beta t + u_i \text{ يحتوي على حد ثابت واتجاه عام}$$

بعد تقدير النماذج السابقة، يتم حساب قيمة الإحصائية T_c من خلال قسمة معلمة Y_{t-1} المقدر على انحرافها المعياري المقدر ($T_c = \hat{\varphi} / \sqrt{\hat{V}(\hat{\varphi})}$)، ومقارنتها مع القيمة الجدولة T_{tab} عند درجة معنوية (5%)، فإذا كانت $T_{tab} > T_c$ يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) بوجود الجذر الوحدوي وقبول الفرضية العكسية (H_1) بعدم وجود الجذر الوحدوي. أما إذا كانت $T_{tab} < T_c$ فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0) بوجود الجذر الوحدوي.

سيتم إجراء الاختبارات الثلاث على السلاسل المدروسة باستخدام برنامج إي-فيوز (E-Views 6).

3- اختبار التكامل المشترك

يقوم مفهوم التكامل المشترك على اختبار وجود علاقة توازنية بين سلسلتين زمنيتين في الأجل الطويل، فإذا كانت متغيرات الدراسة غير استقرارية عند المستوى ولكن تكاملية من الدرجة الأولى، وإذا أمكن توليد مزيج خطي من السلسلتين متكامل عند درجة أقل (الدرجة الصفرية)، فإنه يمكن القول إن المتغيرات متكاملة بشكل متزامن. هذا يعني وجود علاقات مستقرة بين متغيرات ذات سلاسل زمنية غير مستقرة إذن هناك شرطان للتكامل بين سلسلتين أولهما أن تكونا تكامليتين من نفس الدرجة، والشرط الثاني هو أن يؤدي التركيب الخطي للسلسلتين إلى سلسلة ذات رتبة تكاملية أدنى.

إذا كان سلسلة المتغير Y_t تكاملية من الدرجة d ($Y_t \rightarrow I(d)$) وسلسلة المتغير X_t تكاملية من نفس الدرجة ($X_t \rightarrow I(d)$)، فإن التركيبة (Y_t, X_t) متكاملة بشكل مشترك من الدرجة ($I(d-b)$) حيث ($d \geq b > 0$) وتكتب:

$$Y_t, X_t \rightarrow I(d-b)$$

إذا كانت المتغيرات تكاملية من الدرجة الأولى، وكان المزيج بينها متكاملًا من الدرجة الصفرية، فإنه يمكن استخدام "مستوى" هذه المتغيرات (دون أخذ الفروق) في دراسة الانحدار. وفي الغالب تدخل الدراسات التجريبية للظواهر الاقتصادية الكلية متغيرات غير استقرارية وذات اتجاه عام (الأسعار، الاستهلاك، الطلب النقدي، تدفقات التجارة، أسعار الصرف...)، ولهذا تعتبر اختبارات التكامل المشترك أو "المتزامن" من بين الأدوات الملائمة والمهمة في تحليل المتغيرات الاقتصادية.¹

وفي حالة دراسة التكامل المشترك لعلاقة انحدار خطي متعدد من الشكل:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \dots + \alpha_k X_{kt} + u_t$$

يكون هناك احتمال لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات Y_t ، X_{1t} ، X_{2t} ، ...، X_{kt} إذا كانت هذه المتغيرات غير مستقرة ولكنها تكاملية من الدرجة نفسها، وكانت توجهات منحنياتها الزمنية متقاربة، يمكن التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك من خلال دراسة استقرارية سلسلة البواقي.

$$z_t = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_{1t} - \hat{\alpha}_2 X_{2t} - \dots - \hat{\alpha}_k X_{kt}$$

إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة يتم قبول فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعطى شعاع التكامل المشترك كما يلي: $[1, -\hat{\alpha}_0, -\hat{\alpha}_1, -\hat{\alpha}_2, \dots, -\hat{\alpha}_k]$.

¹ William H. GREENE, *Econometric analysis*, Seventh edition, England, Pearson Education Limited, 2012, P.999.

ومن أهم اختبارات التكامل المشترك: اختبار جوهانسن (Johansen 1988)، واختبار أنجل وغراينجر (Engle & Granger 1987)، يستخدم الأول لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك من خلال تقدير نموذج شعاع الارتباط الذاتي¹ عندما تكون السلاسل تكاملية من الدرجة (d)، أما الثاني فهو يقوم على تقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام نموذج لتصحيح الخطأ² فقط عندما تكون كل السلاسل تكاملية من الدرجة (1).

ثانيا: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تم الافتراض في بداية المذكرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل مهم في التنمية الاقتصادية، ينتج ذلك التأثير عن كون الاستثمار عامل ديناميكي في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم التوصل في دراسات قياسية³، أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، هي عامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالعلاقة قد تكون انعكاسية في بعض الحالات.

قمنا في البداية بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FI) من جهة، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)⁴ من جهة أخرى، وباستخدام برنامج (Eviews-6) تم استخراج مصفوفة الارتباط، حيث تظهر علاقة إيجابية بين المتغيرين، ورغم أنها ليست علاقة قوية، (0.4731) إلا أنها تعطينا فكرة عن إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين⁵.

افتراضنا إذن أن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير نتيجة للتغير في الاستثمار بنوعيه، الداخلي أو ما أصبح يسمى بتكوين رأس المال الثابت، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، قمنا باستخدام البيانات حول تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (GDP) كمتغير تابع، وتطورات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FI)، الاستثمار الداخلي (CF) كمتغيرات مستقلة، وذلك خلال الفترة ما بين 1999 و 2019⁶، حاولنا تقدير العلاقة الهيكلية التي تربط المتغيرات، بعد إجراء اختبارات الاستقرار واختبار التكامل المشترك.

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

في هذه المرحلة يتم إجراء اختبار الجذر الوحدوي ديكي فولر على سلاسل المتغيرات الثلاث باستخدام برنامج إي-فيوز (E-Views)، يتم في البداية تحديد عدد فترات الإبطاء (L) بالنسبة لكل سلسلة من خلال مقارنة معياري "أكايك"

¹ VAR: Vector Auto-Regression.

² ECM : Error Correction Model.

³ Carlos Encinas Ferrer and Eddie Villegas Zermeno, **Foreign Direct Investment And Gross Domestic Product Growth**, in International Conference On Applied Economics, ICOAE, 2-4 July 2015, Kazan, Russia, P.198.

⁴ الملحق (1) والملحق (2).

⁵ الملحق (4).

⁶ الملاحق من (1) إلى (3).

(Akaike) و"شوارز" (Schwarz) عند كل تأخر (من 1 إلى 4).¹ بعد ذلك يتم إجراء اختبار ديكي فولر على السلاسل، ومقارنة t_c و t_{tab} بالنسبة لكل سلسلة كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول (09): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار سلاسل المستوى

النتيجة	سلسلة المستوى			قيم t	المتغيرات
	دون حد ثابت ولا اتجاه عام	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام		
$t_c > t_{tab}$ إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 بوجود جذر وحدوي.	0.683356	-1.489691	-1.031379	t_c	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
	-1.959071	-3.020686	-3.658446	t_{tab}	
$t_c > t_{tab}$ إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 بوجود جذر وحدوي.	-0.964656	-2.725537	-2.580362	t_c	الاستثمار الأجنبي المباشر (FI)
	-1.959071	-3.020686	-3.658446	t_{tab}	
$t_c > t_{tab}$ إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 بوجود جذر وحدوي.	1.907710	-0.812464	-0.860030	t_c	الاستثمار الداخلي (CF)
	-1.960171	-3.029970	-3.673616	t_{tab}	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج E-Views

t_c : القيمة المحسوبة

t_{tab} : القيمة الجدولية عند مجال الثقة 5%

يلاحظ أن كل السلاسل المدروسة ليست استقرارية عند المستوى، وبالتالي سنقوم باختبار استقرارية السلاسل عند الفرق الأول، النتائج موضحة في الجدول الموالي:

¹ النتائج موضحة في الملاحق من (1-5) إلى (3-5).

الجدول (10): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار سلاسل الفرق الأول

النتيجة	سلسلة الفرق الأول			قيم t	المتغيرات
	دون حد ثابت ولا اتجاه عام	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام		
$t_{tab} > t_c$ رفض H_0 وقبول H_1 عدم وجود جذر وحدوي.	-3.770309	-	-4.151613	t_c	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
	-1.960171	-	-3.673616	t_{tab}	
$t_{tab} > t_c$ رفض H_0 وقبول H_1 عدم وجود جذر وحدوي.	-6.822219	-	-6.714614	t_c	الاستثمار الأجنبي المباشر (FI)
	-1.960171	-	-3.673616	t_{tab}	
$t_{tab} > t_c$ رفض H_0 وقبول H_1 عدم وجود جذر وحدوي.	-2.381367	-	-3.189190	t_c	الاستثمار الداخلي (CF)
	-1.961409	-	-3.690814	t_{tab}	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج E-Views

يلاحظ أن كل السلاسل المدروسة استقرارية عند الفرق الأول، وبالتالي فهي تكاملية من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرات ليست ساكنة (في حالة السلاسل المستقرة من الدرجة 0 تكون العلاقات ساكنة)، بمعنى أن العلاقة الهيكلية بين المتغيرات هي علاقة ديناميكية يمكن التعبير عنها بأحد النماذج الديناميكية (في هذه الدراسة السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وقد تم اختيار نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR نظرا لصغر عدد المشاهدات).

2- دراسة التكامل المشترك للنموذج:

من خلال ملاحظة المنحنى البياني لتطور المتغيرات الثلاث، يمكن القول بوجود علاقة بينها، ولكن تحتاج هذه الملاحظة إلى تأكيد من خلال دراسة أو اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات¹.

باستخدام برنامج (Eviews) تم اتباع كل المراحل لاختبار التكامل المشترك جوهانسن، في المرحلة الأولى يتم تحديد فترة الإبطاء (التأخر) لاختبار التكامل المشترك، يتم اختيار فترة الإبطاء التي تعطي ادنى القيم لمؤشري أكايك

¹ الملحق (6-1).

وشوارز، وبالنسبة للسلاسل الثلاث محل الدراسة يفترض اختيار درجة الإبطاء $L = 4$ ¹، ولكن بسبب عدم إمكانية بناء النموذج عند فترة التأخر "4" لعدم إمكانية تكوين المصفوفة، ولهذا السبب تم اعتماد التأخر 3، وبالتالي فإن اختبار التكامل المشترك سيتم عند فترة الإبطاء 3، من خلال الاختبار توصلنا أن هناك علاقة هيكلية طويلة الأجل، عبارة عن ثلاث معادلات تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة².

3- تقدير معادلة شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

بعد اختيار عدد فترات التأخر لاختبار التكامل المشترك، سيتم بناء نموذج شعاع الانحدار عند نفس التأخر، حيث يتم اختيار درجة الإبطاء التي تقدم أدنى قيمة للمعيارين، وبالنسبة للسلاسل الثلاثة محل الدراسة تم اختيار درجة الإبطاء $L = 4$ ³. ولكن بسبب عدم إمكانية بناء النموذج عند تأخر 4 لعدم إمكانية تكوين المصفوفة (ثلاث متغيرات فقط وأربع فترات إبطاء، وهو أحد الشروط التقنية) تم اعتماد التأخر 3، وبالتالي فإن بناء النموذج سيعتمد على فترة الإبطاء 3. وبالاعتماد على برنامج (Eviews) تم الحصول على نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) التالي⁴:

$$GDP_t = 7.3949 + 0.77 GDP_{t-1} + 0.1787 GDP_{t-2} + 0.1939 GDP_{t-3} + 0.1211 FI_{t-1} \\ + 0.2116 FI_{t-2} + 0.0473 FI_{t-3} - 3.031 CF_{t-1} - 1.4382 CF_{t-2} + 3.2962 CF_{t-3}$$

$$n=21 \quad R^2=0.93 \quad \bar{R}^2 = 0.854308 \quad F\text{-Statistic}=11.42451$$

ويبدو هذا النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية والإحصائية، فالعلاقة بين تغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة t طردية مع تغيراته للفترات $t-1$ و $t-2$ و $t-3$ ، وطردية أيضا مع تغيرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترات $t-1$ و $t-2$ و $t-3$ أيضا رغم أن التأثير ضعيف جدا (0.0473 - 0.2116 - 0.1211)، بينما هي عكسية في نفس الوقت مع التغيرات في قيمة تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار الداخلي) للفترات $t-1$ و $t-2$ لكنها إيجابية للفترة $t-3$ وهذا يعني أن الارتفاع في قيمة تكوين رأس المال الثابت سينعكس بالانخفاض على قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين الأوليين (السنتين الأوليين) لكنه ينعس بالإيجاب خلال الفترة الثالثة (السنة الثالثة)، وكذلك هناك حد ثابت بقيمة 7.3949.

من الناحية الإحصائية أيضا يبدو النموذج مقبولا، حيث تشير قيمة R^2 أن 93.62% من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي سببها التغير في قيم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (تكوين رأس المال الثابت).

¹ الملحق (2-6).

² الملحق (3-6).

³ الملحق (3-6).

⁴ الملحق (4-6).

إحصائية فيشر أيضا تدل أن النموذج مقبول إحصائيا؛ حيث أن القيمة المحسوبة مساوية لـ 11.42451، بينما القيمة الجدولة مساوية لـ 3.47، من خلال مقارنة F_c مع F_{tab} نلاحظ أن $F_c > F_{tab}$ ، وهذا يجعل النموذج مقبولا إحصائيا. "إذن يمكن مما سبق التأكيد على فكرة وجود علاقة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ضعف التأثير وكونه تأثيرا ديناميكيا لا يظهر إلا خلال ثلاث فترات، إلا أنه يؤثر إلى جانب تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار الداخلي العمومي والخاص)".

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين يندرج عن كل منهما مطلبين، فقد تضمن المبحث الأول الاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات النمو في مطلبه الأول، أما في مطلبه الثاني فتضمن الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية.

أما المبحث الثاني فتضمن واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر كمطلب أول، وقد تطرقنا فيه إلى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى مراحل تطوره، وفي المطلب الثاني تم دراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى الدراسة القياسية لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه التنمية للفترة (1990-2020) حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس.

وأخيرا استخلصنا أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تحسين نوعية المنتجات والخدمات وكذا مساهمته في تكوين اليد العاملة المؤهلة.

خاتمة

خاتمة:

الاستثمار الأجنبي وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية، فهو يعتبر محرك أساسي لتحقيق التنمية، وأحد الشروط الرئيسية للإقلاع الاقتصادي. لقد تعاضد دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أشكال تدفق رؤوس الأموال نظرا لما تقدمه من خدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في توظيف العمالة الوطنية، والتقليل من معدلات البطالة علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم كمنح عدة حوافز ضريبية وجمركية، إضافة إلى تمتع الجزائر بإمكانيات ومؤهلات ذاتية تعزز من حظوظها لاستقطاب حجم هام من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد امضائها على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار.

تمثلت الدراسة خلال هذا البحث في محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وعليه تم التوصل إلى النقاط التالية:

- نتائج البحث.

- الاقتراحات والتوصيات.

- آفاق الدراسة.

أولاً: نتائج البحث

تم التوصل من خلال الدراسة والتحليل إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تسعى مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي ومن بينها الجزائر، وذلك لامتيازه بإيجابيات كبيرة تعود بالنفع على اقتصاد هذه الدول من خلال تحسين نوعية المنتجات و الخدمات، المساهمة في تكوين اليد العاملة والقضاء على البطالة و غيرها ، لكن بالرغم من ذلك للاستثمار الأجنبي العديد من السلبيات التي لا تعود بالنفع على الدول كما تم ذكرها في الفصل الثاني للدراسة، وهذا إجابة على الفرضية الأولى.

2- تتمثل التنمية الاقتصادية في مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استناداً إلى قواه الذاتية، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة و الصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، كما يمكن أن يشير إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية، والصحة والأمن والقراءة والكتابة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو و توازنه لفترة طويلة كما يؤدي إلى زيادة أو تحسين الناتج المحلي وغيره من المتغيرات، ومن هنا نرى أن التنمية الاقتصادية تتأثر بعدة متغيرات قادرة على التفاعل فيما بينها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- إن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي فعلى الرغم من صغر حجمه، إلا أن تأثيره إيجابي، وبالتالي وجود علاقة تربط بين هذين الأخيرين، ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: الاقتراحات والتوصيات

- في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، والتي يتم ايجازها فيما يلي:
- زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة عبر المؤسسة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار.
 - توفير مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، يلزم الجزائر بتحسين وصيانة بيئتها القانونية.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية وقانونية يجب القضاء عليها.
 - التحفيزات والتشجيعات الجمركية لا تكفي لوحدها لاستقطاب رأس المال الأجنبي، ما لم يصاحبها استقرار في الوضع الاقتصادي والسياسي.
 - الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي.
 - ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
 - تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها ومرافقتها حتى تبلغ على المنافسة، ورفع العراقيل أمامها.
 - تطوير القطاع الخاص الوطني من ديناميكية وفعالية أكثر، والاستمرارية في عملية الخوصصة بصورة مدروسة في كافة المجالات.
 - توفير الاستقرار الأمني والسياسي.
 - نوصي بتخصيص جزء كبير من احتياطي الصرف في الجزائر لاستثمارات منتجة في القطاعات الحيوية في البلاد، كقطاع الزراعة والري، قطاع الصناعة وكذا الاستثمار في قطاع السياحة والبنى التحتية، فكل هذا يحدث تنمية واقعية وشاملة.

ثالثا: آفاق الدراسة

وفي الأخير ما يمكن قوله أنه مهما كانت المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل والقياس، فهو ليس إلى جهد يبقى دائما قابل للانتقاد و التحسين، وكتكملة لمحتوى هذا البحث يمكن القيام بدراسات نوعية أخرى فيما يخص موضوع الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر نذكر من بينها:

- دراسة للبنية التحتية في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر الاستثمار الأجنبي على الميزان التجاري.

الملاحق

الملحق (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي (1999-2019)

(الوحدة مليار دولار)

الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
48.64	1999
54.79	2000
54.74	2001
56.76	2002
67.86	2003
85.33	2004
103.19	2005
117.02	2006
134.97	2007
171	2008
137.21	2009
161.2	2010
200.01	2011
209.05	2012
209.75	2013
213.81	2014
165.97	2015
160.03	2016
170.09	2017
175.41	2018
171.15	2019

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على برنامج (Excel)

الملحق (2): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (1999-2019)

(الوحدة مليار دولار)

الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
0.29	1999
0.28	2000
1.11	2001
1.07	2002
0.64	2003
0.88	2004
1.16	2005
1.84	2006
1.69	2007
2.64	2008
2.76	2009
2.3	2010
2.57	2011
1.5	2012
1.69	2013
1.5	2014
-0.54	2015
1.64	2016
1.23	2017
1.46	2018
1.38	2019

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على برنامج (Excel)

الملحق (3): تطور تكوين رأس المال الثابت (1999-2019)

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	تكوين رأس المال
1999	11.86
2000	11.32
2001	12.5
2002	13.94
2003	16.34
2004	20.49
2005	23.08
2006	27.11
2007	35.49
2008	49.99
2009	52.46
2010	58.47
2011	63.42
2012	64.37
2013	71.69
2014	78.73
2015	70.29
2016	68.91
2017	69.39
2018	70.42
2019	66.2

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على برنامج (Excel)

الملحق رقم (4): مصفوفة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FI) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)

Correlation				
	SER01	SER02		
SER01	1.000000	0.473143		
SER02	0.473143	1.000000		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

الملحق رقم (5): تحديد فترات الإبطاء بالنسبة للسلاسل

ملحق (5-1): قيم معياري أكايك وشوارز لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

عدد فترات الإبطاء	0	1	2	3	4
Akaike Info Criterion	8.959447	8.959447	8.959447	8.959447	8.959447
Schwarz Criterion	9.108807	9.108807	9.108807	9.108807	9.108807

يتم اختيار 0 فترة إبطاء حسب معيار شوارز.

ملحق (5-2): قيم معياري أكايك وشوارز لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FI)

عدد فترات الإبطاء	0	1	2	3	4
Akaike Info Criterion	2.360787	2.360787	2.360787	2.360787	2.360787
Schwarz Criterion	2.510147	2.510147	2.510147	2.510147	2.510147

يتم اختيار 0 فترة إبطاء حسب المعيارين شوارز وأكايك.

ملحق (5-3): قيم معياري أكايك وشوارز لسلسلة الاستثمار الداخلي (تكوين رأس المال CF)

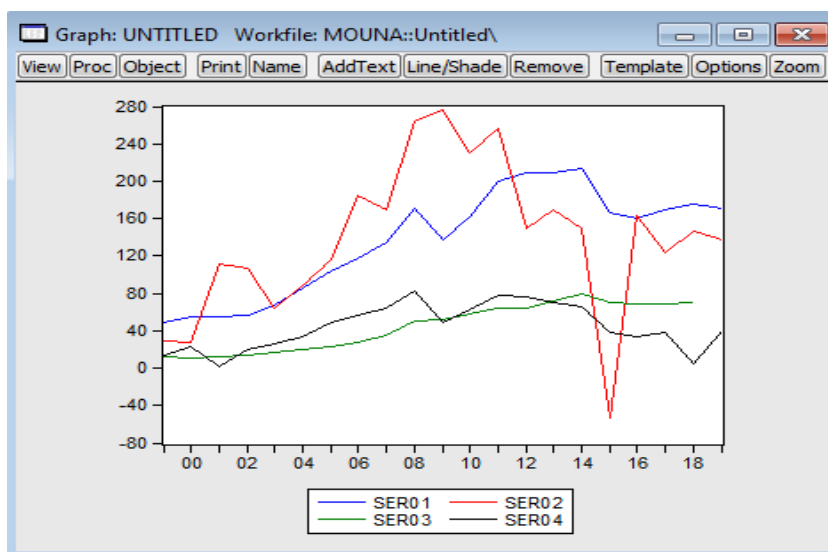
عدد فترات الإبطاء	0	1	2	3	4
Akaike Info Criterion	6.122172	6.122172	6.122172	6.122172	6.122172
Schwarz Criterion	6.271294	6.271294	6.271294	6.271294	6.271294

يتم اختيار 0 فترة إبطاء حسب المعيارين شوارز وأكايك.

الملحق رقم (6): تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

الملحق (1-6): منحنى تطور المتغيرات عند المستوى

Ser01= GDP
Ser02= FI
Ser03= CF



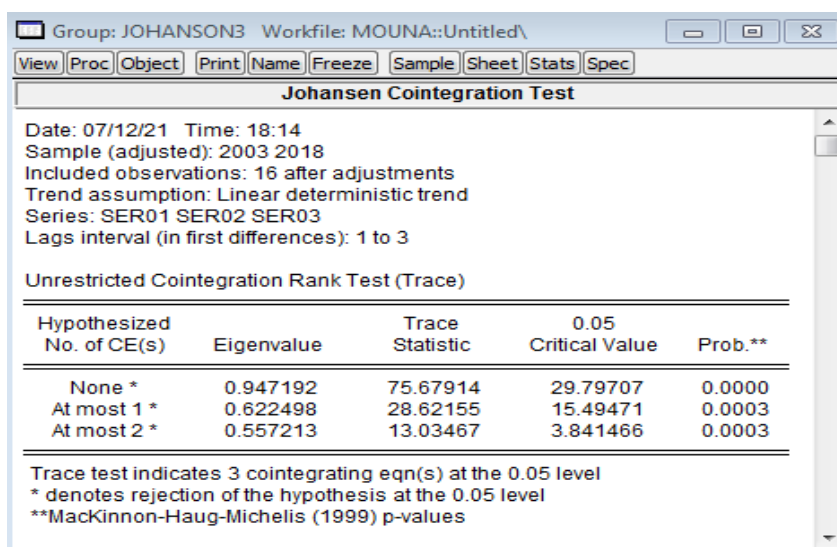
المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

الملحق (2-6): قيم معياري أكايك وشوارز الخاصة بشعاع الانحدار الذاتي (VAR)

عدد فترات الإبطاء	4	3	2	1	
Akaike Info Criterion	21.6882	24.5626	25.2886	25.0381	
Schwarz Criterion	23.5744	26.0329	26.3258	26.6352	

يتم اختيار 3 فترة إبطاء حسب المعيارين شوارز وأكايك.

الملحق (3-6): اختبار التكامل المشترك



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

ملحق (4-6): نموذج شعاع تصحيح الأخطاء للعلاقة السببية بين الأورو والدولار

Vector Autoregression Estimates			
Date: 07/12/21 Time: 18:52			
Sample (adjusted): 2002 2018			
Included observations: 17 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	SER01	SER02	SER03
SER01(-1)	0.770021 (0.65571) [1.17433]	0.406034 (3.57144) [0.11369]	-0.034384 (0.14028) [-0.24511]
SER01(-2)	0.178700 (0.63597) [0.28099]	0.131028 (3.46390) [0.03783]	0.241574 (0.13606) [1.77554]
SER01(-3)	0.193900 (0.62654) [0.30948]	1.099177 (3.41256) [0.32210]	-0.002858 (0.13404) [-0.02132]
SER02(-1)	0.121132 (0.09517) [1.27286]	0.430174 (0.51833) [0.82992]	0.020171 (0.02036) [0.99074]
SER02(-2)	0.211659 (0.09853) [2.14807]	0.388680 (0.53668) [0.72423]	0.047968 (0.02108) [2.27552]
SER02(-3)	0.047341 (0.08725) [0.54260]	0.032514 (0.47521) [0.06842]	-0.000320 (0.01867) [-0.01714]
SER03(-1)	-3.031093 (3.44600) [-0.87960]	-6.825306 (18.7692) [-0.36364]	0.630698 (0.73722) [0.85550]
SER03(-2)	-1.438259 (4.04957) [-0.35516]	1.032703 (22.0566) [0.04682]	-1.294941 (0.86635) [-1.49471]
SER03(-3)	3.296245 (2.40708) [1.36940]	1.009612 (13.1105) [0.07701]	1.062214 (0.51496) [2.06271]
C	7.394915 (25.4930) [0.29008]	44.44838 (138.852) [0.32011]	-3.054151 (5.45389) [-0.56000]
R-squared	0.936260	0.301302	0.985968
Adj. R-squared	0.854308	-0.597025	0.967928
Sum sq. resid	2478.524	73528.04	113.4389
S.E. equation	18.81688	102.4891	4.025612
F-statistic	11.42451	0.335403	54.65298
Log likelihood	-66.47070	-95.28573	-40.25539
Akaike AIC	8.996553	12.38656	5.912398
Schwarz SC	9.486678	12.87668	6.402524
Mean dependent	149.3329	153.1176	50.27000
S.D. dependent	49.29801	81.10016	22.47857
Determinant resid covariance (dof adj.)		3919522.	
Determinant resid covariance		273640.6	
Log likelihood		-178.7822	
Akaike information criterion		24.56261	
Schwarz criterion		26.03299	

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1-الكتب

1. إسماعيل الزبيري، وآخرون، أفاق التنمية للوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006.
2. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقان، أساسيات في الاقتصاد الكلي- مفاهيم- تعاريف، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
3. برى عدنان، ماجد عبد الرحمن، طرق التنبؤ الإحصائي (الجزء الأول)، جامعة الملك سعود، 2002.
4. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
5. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.
6. زياد رمضان، مبادئ التنمية الاقتصادية، دار وائل للطباعة، ط2، الأردن، 2000.
7. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، القاهرة، 2013.
8. صفوت عبد السلام عوض الله، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانيات تطويره على ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية TRIMS مع دراسة تطبيقية خاصة بمصر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للاستثمار في مصر، كلية الحقوق، جامعة بنها، 17-18 أبريل 2006
9. صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
10. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، واقع آفاق، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011.
11. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
12. عبد الكريم كاسي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013
13. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 1999.
14. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
15. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة، الأردن، 2009.
16. كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي، عمان، 2000.
17. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005.

18. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - مفاهيم وخصائص - نظريات واقتصاديات والمشكلات، 2008.
19. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
20. محمد مسعود خليفة وخالد علي أحمد كاجيجي، التمويل الخارجي المباشر، الاستثمار الأجنبي في عوامل الجذب والطرود، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
21. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
22. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
23. نشأت على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

2- المذكرات:

1. إدريس مهنان، تطور نظام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2006.
2. حنان شنات، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية)، رسالة ماجستير، قسم العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، الجزائر، 2009.
3. صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2020/2019.
4. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
5. علي حسين ملحم، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية، رسالة دكتوراه، حقوق، جامعة القاهرة، 1998.
6. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
7. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
8. محمد عايب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
9. هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2017.

3- مجالات:

1. عابد بشيكر، زكرياء مسعودي، عزى خليفة، النمذجة القياسية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد / 20 : العدد : 02 سبتمبر 2019.
2. كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
3. محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة التنقل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 1، الشلف، الجزائر، 2004.
4. مروة كرامة، حدة رايس، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التداخيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، عدد 2، 2012.
5. معمر حيثالة، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 8.
6. ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الإنسانية، العدد 31، 2009.

4- تقارير ومؤتمرات:

1. خالد هاشم إبراهيم محمد، تقرير حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ورقة علمية، 2014.
2. يعقوب علي جانفي وعلم الدين عبد الله بانفا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة.

5- نصوص التشريعية:

1. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20/8/2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47 سنة 2001.
2. أنظر المادة 14 من الأمر رقم 284/66، السالف الذكر.
3. جاءت محاولة تحديد مقرر مشترك، تحديد القطاعات من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات في اجتماع لها انعقد في جانفي 1967 فقامت بتعريف القطاعات الحيوية بالرجوع إلى الاعتبارات التالية: السيادة السياسية، السيادة الوطنية، القطاعات الاستراتيجية، الإنتاج المحلي.
4. الجريدة الرسمية، العدد 55، سنة 2001.

5. قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2010.
6. قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 80، 2011.
7. قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2012.
8. قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2013.
9. قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 68، 2014.
10. قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 78، 2015.
11. القانون رقم 13/86 المؤرخ في 19/08/1986 المعدل والمتمم للقانون 13/82 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيورها، الجريدة الرسمية، عدد 35 لسنة 1986.
12. القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، عدد 16 لسنة 1990.
13. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 جوان 1966 متضمن الترخيص للمركز الصناعي للملابس الجاهزة بموجب قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية، العدد 73 المؤرخ في 22 أوت 1966.
14. المادة 04 من القانون رقم 13/86 المعدل والمتمم لقانون رقم 82 – 13 الجريدة الرسمية، العدد 35 سنة 1986.
15. المادة 2 من الأمر 284/66 المتضمن قانون الاستثمارات.
16. المادتين (181-182) من قانون النقد والقرض 10/90.
17. المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64 سنة 1993.
18. المرسوم التنفيذي 06-356 في 09/10/2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 04 سنة 2006.
19. مرسوم تنفيذي رقم 08/329 المؤرخ في 22/10/2008 الجريدة الرسمية العدد 61 لسنة 2008.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- ouvrages:

1. Andrew Haririson, Ena Elsey, Business international et mondialisation, de boeck, Bruxelles, 2004.
2. Aswathappa, K (2010), **International Business, the Fourth Edition**, India: Tata McGraw Hill Education.
3. Damanpour, F (1990), **The evolution of Foreign Banking in Institution in the United states: Developments un International Finance**, Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA.

4. Denis Babusiaux, **Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise**, economica et édition technip, 1991.
5. Dominick Salvadore, **Traduction Fabianne Leloup, Achile Hannequart, économie internationale**, 9 édition de boeck université, Bruxelles, 2008.
6. Jean Luis Muchielli, (2005), **Relations Economiques Internationales**, 4ème édition, Hachette Supérieure, Paris.
7. Jean-Pierre Laviec, **Protection et promotion des investissements**, Etude de droit international économique, édition graduate institute publications, Genève, 1985.
8. Ramadany, M, **The saudi Arabian economy: Policies, Achievements and challenges**, The second edition, New yourk, USA: springer, 2010.
9. Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, 8^{ème} édition, Editions DUNOD, Paris.
10. REGIS BOURBONNAIS, **économétries manuelle et exercices corrigés** 5eme édition, Dunod, Paris 2003.
11. William H. GREENE, **Econometric analysis**, Seventh edition, England, Pearson Education Limited, 2012.

2- Articles:

1. Alain Hochstein, **The Harrod-Domar Model, The Money Market and The Elasticity Of The Investment Demand Curve**, in International Advances In Economic Research 26 May 2020.
10. Marouane Alaya, Dalila Nicet-Chenaf et Eric Rougier, **A Quelles Conditions Les IDE Stimulent-ils La Croissance et Catalyseurs Dans les Pays Méditerranéens**, Dans Revue Mondes En Développement, 2009/4 (n°148).
11. Marouane Alaya, **investissement direct étranger et croissance économique: une estimation à partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud la Méditerranée**.
2. Carlos Encinas Ferrer and Eddie Villegas Zermeno, « **Foreign Direct Investment And Gross Domestic Product Growth**», in International Conference On Applied Economics, ICOAE, 2-4 July 2015, Kazan, Russia.
3. Chine.L Djedd, T Phaidouchi A, (2017), **Foreign Direct investment as an instrument to promote Entrepreneurship in Algeria: structural Analysis using Miemae Mehod**, N°4.
4. claire Mairguy, **L'inpact des investissement direct et étranger sur les économies en développement**.
5. Cyriac Guillaumin, **Les Théories De La Croissance, dans Macro-Economie**, 2020.
6. D. Nelson, **euromoney prodcats**, sanction: the makers the breakers, episode 1, 17/09/2011.
7. Karl P. Savant, Padma Mallampally, **L'investissement direct et étranger dans les pays en développement**.

8. Kevin, s, **fundamentals of international financial Management**, New Delhi, PHI, 2009.
9. Kiril CFI Graduate, **Become a world-class financial analyst, foreign investment** 2015.
12. Michel, j, **investissement direct à l'etranger dans les activités de recherche et développement**: fandements théoriques et aplication aux entreprises suisses, Peter lang publications universitaires européennes, Berne, 2009.
13. Neto et al, **The impact of FDI, cross Border Mergers and Acquisitions and geen field investment on Economie Growth**, V017.
14. OECD, (2006), **MENA-OECD investiment programme: Investment chimare and Regwation of International Investment in ENA contries** OECD Publishing, France.
15. Salim, R, (2008), **Foreign Direct investment: The growth engine to algeria** "Korea Review of international studies.
16. sarbajit chaudhuri and ujjaini mukkopadhyay. **Forgien direct Investment in developing countries**: theortical évaluation (india : springer, 2014).
17. SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S. (2006), **Time Series Analysis and Its Applications**, SPRINGER, New Yourk.
18. Tcham farouk, **Les investissements directs étrangers dans le secteur des hydrocarbures et son rôle dans le développement économique cas de l'Algérie**, université d'Oran 2, 2016.
19. Zalmai Haquani et Philippe saunier et Béatrice Majza, **Droit international Economique**, Ellipses, 2007.

3 - Revues Et Lois:

1. CMS,(Law, Tax, Euture), **LOI DE FINANCES POUR 2021**, Principales Mesures Juridiques Pouvant Impacter Les Investissements Étrangers En Algérie.
2. Mohammed k.s, Benhabib.A, Lazrag.M&Zenagui.s, (2015), **The eppet Investment on Algerian Economy**, International journal of Economy, commerce and Management, uneted Kingdom,3.
3. Najat Zatla, **Investissement Direct Etranger Et Capital Humain : Un Modele De Croissance Endogène**, in Revue Algérienne d'Economie Et Gestion, Volume 6, Numéro 2.
4. Nourdine Terki, **Les codes investissements au Meghreb**, CMERA, Alger, 1979.
5. Vintila Denisia (2010), **Foreign Direct Ivestment Theories: An Overview of the main FDI Theories**, European journal of Interdisciplinary Studies, Vol2.

4-Sites Internet :

1. <https://cms.law/fr/dza/news-information/loi-de-finances-pour-2021>
2. <http://www.ejist.ro/files/pdf/357.pdf>.
3. <https://books.openedition.org/iheid/4193?lang=en>.
4. <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/foreign>.
5. https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet_bmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2=DZA&optionsPeriodes=avecNomP
6. https://perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet_bmtendancestatpays?codetheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codetheme2=1&codestate2=X&codepays2=DZA&optionsPeriodes=avecNomP.
7. <https://ses.webclass.fr/notions/croissance-endogene>
8. <https://www.alternatives-economiques.fr/investissement-croissance/00028837>
9. <https://www.researchgate.net/publication/24111675>.
10. <https://www.smartcapitalmind.com/what-are-the-different-types-of-foreign-investment>.
11. www.beagle.u-bordeaux.fr/alaya.pdf.
12. www.imf.org/external/pubs/Ft/mallampa.pdf.
13. [www.regionet.developpement,u3mrs.fr/pdf/r20/r20-Mainguy.pdf](http://www.regionet.developpement.u3mrs.fr/pdf/r20/r20-Mainguy.pdf).
14. www.unctad.org/fr/docs.pdf.